الأخبار
al-akhbar

الجمعة 8 أيار 2026
العدد 5773 السنة العشرون
Vendredi 8 Mai 2026 no 5773 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

قضية | 6

الحاكم يقاتل على الصلاحيات... لا الإصلاح

تصاعد الانتقادات في الكيان: الجيش يتصدّع تحت ضغط حرب لبنان 4

عون يعدّل لهجته: ملف السلاح بحاجة إلى وقت ونشكر أي دعم إيراني

وفد لبنان إلى واشنطن... تعليمات من دون ملفات 2

«مشروع الحرية» قصة فشل أميركي جديد 8

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

عون يتراجع خطوة إلى الوراء في مقاربة ملف السلاح
لقاء نتنياهو الآن مضرّ... ونرحب بدور إيران لوقف الحرب

في ظل المشهد الإقليمي المتوتر، تبدو السلطة وكأنها تتراجع خطوة إلى الوراء في مسار التفاوض مع العدو الإسرائيلي، بعدما أوحت بعض المؤشرات السياسية سابقاً باندفاعة غير محسوبة نحو كسر المحظورات، وصولاً إلى تبرير احتمال عقد لقاء بين الرئيس جوزيف عون ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو. ويبدو هذا التراجع انعكاساً لتصاعد

عودة إلى الرهان على ضمانات أميركية لوقف إطلاق النار، علماً أن إسرائيل نفذت الهجوم على الضاحية لإسقاط مثل هذه الرهانات

المخاطر الميدانية وتعقيدات الداخل اللبناني أكثر منه مجرد قرار تقني. وقد عكست ذلك تصريحات مصدر رسمي لقناة «الجزيرة»، كشف فيها أن «الرئاسة اللبنانية أبلغت واشنطن أن اللقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في الوقت الحالي قد يجهض مساعي الاستقرار»، مشيراً إلى «تفهم أميركي للموقف اللبناني». وأضاف أن الطرح اللبناني «يبدأ بالمفاوضات وينتهي باتفاق لوقف نهائي للاعتداءات، يسبقه انسحاب كامل»، مؤكداً أن «لبنان لا يتجه إلى توقيع اتفاق سلام، بل إلى مسار سقفه استعادة الحقوق مقابل اتفاق عدم اعتداء».

وبعد كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري عن أنه «تبلّغ تأكيداً من وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بأن لبنان سيكون جزءاً من أي اتفاق لوقف إطلاق النار»، معتبراً أن «أي اتفاق مع إسرائيل يحتاج إلى ضمانات لأنها لا تلتزم بتعهداتها»، جاء موقف رئيس الجمهورية جوزيف عون أمس لافتاً، إذ قال إن لبنان «يشكر أي مسعى إيراني يؤدي إلى وقف إطلاق النار»، قبل أن يتطرق إلى ما وصفه بـ«الأمر الحساس»، معتبراً أن «أي مسعى إيراني يجب أن يمر عبر المؤسسات اللبنانية وأن يسهم في حصرية السلاح». علماً أن عون نفسه، الذي يريد من إيران أن تتواصل معه، كان يقف خلف قرار رفض أوراق اعتماد السفير الإيراني في لبنان رضا شيباني ومطالبته بترك لبنان.

ومع ذلك، تبرز أهمية الكلام المنسوب إلى مصدر رسمي، لكونه يعكس موقفاً صادراً عن مرجعية رسمية («الرئيس عون»)، وبعد محاولات لتوفير غطاء للقاء مع نتنياهو باعتباره «مصلحة وطنية». كما يأتي بعد الخطأ الذي ارتكبته السلطة بمحاولة فصل المسار اللبناني عن إيران، ورفض مساهمتها في جهود وقف إطلاق النار وضمان شمول لبنان بالهدنة.

ولا يحتاج هذا التراجع إلى كثير من البحث لفهم أسبابه. ففي ظل تصاعد الضغوط الأميركية لتنظيم لقاء بين عون ونتنياهو، قوبلت الفكرة في بيروت وخارجها بحذر شديد، واعتبرها كثيرون «انتحاراً سياسياً»، خصوصاً مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والتبدلات المتسارعة في المنطقة. وخلف هذا التراجع، برزت مخاوف من أن يتحول اللقاء إلى منصة لإعادة تأهيل نتنياهو دولياً، رغم مذكرة التوقيف الصادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية، في وقت يتجنب عدد من القادة العرب والأوروبيين استقباله. كما أن الطموحات الإسرائيلية تتجاوز فكرة اتفاق سلام تقليدي، إذ تسعى تل أبيب إلى بناء شراكة أمنية مع السلطة اللبنانية ضد حزب الله، وتحويل الصراع إلى مواجهة داخلية، وتحويل البلاد تدريجياً إلى منطقة نفوذ إسرائيلي.

أما إقليمياً، فيقف لبنان عند تقاطع حساس، وسط تسريبات متزايدة عن اتفاق محتمل بين الولايات المتحدة وإيران، بالتزامن مع تصعيد إسرائيلي متدرج بلغ الضاحية الجنوبية لبيروت، ترافق مع تهديدات أطلقها نتنياهو حول «عدم وجود حصانة لمن يهدد إسرائيل في بيروت». ويصعب فصل هذا التصعيد عن المسار الأميركي - الإيراني، إذ تبدو إسرائيل حريصة على فرض وقائع أمنية بالنار قبل أي تسوية سياسية، بحيث يصبح التفاوض امتداداً للميزان العسكري القائم لا بديلاً منه.

وفي هذا السياق، تتجه الأنظار إلى الجولة الثالثة من المحادثات بين لبنان وإسرائيل في واشنطن، وسط ترقب لمستوى الحضور الأميركي ولمدى جدية واشنطن في خفض التصعيد تمهيداً لتثبيت وقف إطلاق النار والانتقال إلى المرحلة التفاوضية التالية. وكشف عون أمام زواره عن اتصالات أميركية تهدف إلى تهدئة التصعيد الإسرائيلي قبل الانتقال إلى الخطوة التالية، لكنه لم يذهب بعيداً في الرهان على هذه الخطوة، ولم يتورط في إطلاق مواقف عن ضمانات أميركية يردع إسرائيل. في هذا السياق، شكّلت الغارة الإسرائيلية على حارة حريك أول من أمس نقطة تحوّل بارزة، إذ لم تكن مجرد عملية أمنية، بل حملت رسالة سياسية مباشرة مفادها أن العاصمة اللبنانية ليست خارج دائرة الاستهداف. فالضربة تُعدّ الأولى على بيروت منذ بدء تطبيق وقف إطلاق النار، فيما بدا لافتاً الطابع الاستعراضي الذي أحاط بها، بقيادة نتنياهو شخصياً، وبمشاركة وزير الحرب يسرائيل كاتس، على مدى 24 ساعة، في محاولة لتسويق «إنجاز» أمام الداخل الإسرائيلي، والإيحاء بأن الولايات المتحدة لا تفرض قيوداً على حركة جيش الاحتلال. وجاء توقيت العملية قبل أيام من جولة واشنطن التفاوضية، في محاولة إسرائيلية لإعادة فرض شروطها على أي مسار تفاوضي، وزير الحرب يسرائيل كاتس، على مدى 24 ساعة، في محاولة لتسويق «إنجاز» أمام الداخل الإسرائيلي، والإيحاء بأن الولايات المتحدة لا تفرض قيوداً على حركة جيش الاحتلال. وجاء توقيت العملية قبل أيام من جولة واشنطن التفاوضية، في محاولة إسرائيلية لإعادة فرض شروطها على أي مسار تفاوضي، بينما رأى فيها آخرون رسالة ضغط مرتبطة بالمسار الأميركي - الإيراني

مكان الغارة الإسرائيلية على حارة حريك في الضاحية الجنوبية اول من امس (مروان بو حيدر)

مفاوضات بين كرم وديرمر
وفد لبنان من دون ملفات

علمت «الأخبار» أن الدولة اللبنانية بدأت التحضير لجولتي المفاوضات المقررتين في واشنطن الأسبوع المقبل، وأبلغت الولايات المتحدة بأن السفير السابق سيمون كرم سيترأس الوفد اللبناني، ترافقه السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى حمادة معوض. وبحسب المصادر، فإن استكمال تشكيل الوفد اللبناني لا يزال مرتبطاً بطبيعة التمثيل الإسرائيلي، بانتظار رسالة رسمية من وزارة الخارجية الأميركية تحدد مستوى الوفد المقابل. وفي حال ضمّ الوفد الإسرائيلي ضباطاً عسكريين ودبلوماسيين، فإن لبنان سيضمّ إلى وفده الملحق العسكري في السفارة اللبنانية في واشنطن، إلى جانب دبلوماسي آخر.

ولم يُحسم بعد ما إذا كان الوزير الإسرائيلي السابق رون ديرمر سيترأس وفد العدو، علماً أن بنيامين نتنياهو كان قد طلب منه العودة إلى العمل بعد استقالته، وكلّفه بمتابعة الملف اللبناني إلى جانب الملف السوري.

وفيما يُفترض أن يمتلك الوفد اللبناني ملفات متكاملة حول الوضع الميداني القائم، كشف مصدر في وزارة الخارجية اللبنانية أن المعطيات المتعلقة بما يجري على الأرض لا تزال غير مكتملة. ورغم تأكيد مسؤولين في القصر الجمهوري أنهم أرسلوا إلى السفارة اللبنانية في واشنطن ملفات أعدّها الجيش اللبناني، فإن تسريبات من محاضر غير رسمية للاجتماعين السابقين بين السفيرين اللبناني والإسرائيلي أثارت التساؤلات، بعدما تبيّن أن الوفد اللبناني لم يقدّم وثائق تتعلق بحجم الخروقات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار، كما لم تكن لدى السفيرة وفريقها معطيات كافية حول عمليات التدمير والتجريف التي تنفذها قوات الاحتلال في المناطق المحتلة.

وبحسب المصادر نفسها، يفترض أن يُستكمل إعداد ملف تفصيلي بهذه الانتهاكات، على أن يُسلَّم إلى كرم، مع إرسال نسخة إلى السفارة اللبنانية في واشنطن، تمهيداً لنقلها إلى وزارة الخارجية الأميركية التي تتولى إدارة هذا المسار التفاوضي.

ابراهيم الأمين

فرصة لإعادة صياغة الموقف اللبناني

إعلان رئيس الجمهورية جوزيف عون أنه لا يرى الوقت مناسباً للاجتماع برئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، لا يعني بالضرورة معالجة الخلل القائم في مقاربة السلطة لملف الحرب مع إسرائيل. فعون لم يلغ عملياً فكرة اللقاء، بل اكتفى بالقول إن الوقتَ غير مناسب، ما يوحي بأن السلام مع إسرائيل لا يزال حاضراً في حساباته السياسية. وهو يدافع عن موقفه هذا، متسلّحاً بنقص حادّ في فهمه السياسي والتاريخي، إذ لا يعقل أنه لا يجد من يشرح له ظروف هذه البلاد وعلاقتها بالصراع مع العدو، إلا إذا كان هو شخصياً لا يجد عيباً في الاعتراف بإسرائيل.

وإلى ذلك، يعود قرار الرئيس «تجميد» اللقاء إلى عوامل عدّة، من بينها:

أولاً، ما سمعه بشكل مباشر من السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، أو عبر قنوات أميركية أخرى، بعدم وجود أيّ ضمانات بأن يحصل على وقف نهائي للحرب على لبنان، أو لبدء انسحاب قوات الاحتلال. وكلّ ما طُرح عملياً اقتصر على تسهيلات تتعلّق بالسماح للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسرى اللبنانيين في سجون العدو، مع وعود أميركية بالسعي للإفراج عن بعضهم.

ثانياً، ما سمعه أيضاً بأن اللقاء يهدف إلى وضع آلية للعمل والتزامه مُسبقاً بتنفيذها، وتقوم على أن تتولّى الحكومة اللبنانية، بقدراتها الذاتية أو بالتنسيق مع إسرائيل،

إذا تمسّك عون وسلام بعدائهما للمقاومة، فلن يكون بمقدورهما تحقيق أيّ شيء، لا مع أميركا ولا مع إسرائيل

العمل على «إزالة التهديد» الذي تمثّله المقاومة بالنسبة إلى إسرائيل، مع محاولة تقديم المقاومة أيضاً بوصفها تهديداً للبنان نفسه، خصوصاً بعد قرار مجلس الوزراء حظرَ نشاطها.

ثالثاً، إدراك عون، بعد اتصالات من جهات لبنانية وعربية، وحتى دولية، بأن هذا «الانفتاح» بفكرة التفاوض مع إسرائيل لن يحقّق له المكاسب التي يتصوّرها لتسويق فكرته عن السلام. بل سمع تحذيرات من أن هذه الخطوة قد تنعكس أزمة داخلية كبيرة تعطّل حكمه، وتُسقط الحكومة، وتفتح الباب أمام انهيارات متتالية في المؤسسات الرسمية، ولا سيما الأمنية والعسكرية.

رابعاً، تبلّغه موقفاً واضحاً وموحّداً ليس من الثنائي أمل وحزب الله فقط، بل حتى من النائب السابق وليد جنبلاط، بأن إقدامه على هذه الخطوة من دون توافق داخلي سيؤدّي إلى خلق مشكلة كبيرة في لبنان، تعيده إلى الأجواء التي رافقت عهد الرئيس أمين الجميل في 1982 - 1983.

غير أن المشكلة الأكبر في طريقة تفكير رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة نواف سلام هي أنهما يغفلان، طوعاً أو غصباً، عن حقيقة ما تريده إسرائيل من المفاوضات، وعن طبيعة الموقف الأميركي أيضاً. ويبدو أن الرجلين لا يختلفان في هذه المرحلة أبداً عن العقل المُتحجّر للييمين اللبناني الذي لا يزال يحلم بسلام مع إسرائيل يخلّصه من عبء العروبة والقضية الفلسطينية. وهؤلاء، لا يريدون أن يفهموا أن إسرائيل لا تعمل عندهم، ولا تهتمّ أساساً لكل ما يقومون به، إلا في حالة انخراطهم في برنامج عملها في مواجهة أعدائها في لبنان. ولذلك يصبح النقاش صعباً مع هذه الفئة من الناس، خصوصاً أن بينهم من لا يزال أسير أحقاد المرحلة الماضية، وأسير عقلية عنصرية متخلّفة تجاه بقية اللبنانيين، وهو ما يجعلهم ينادون ليلَ نهارَ بالتقسيم، ظناً بأن هذا الحل يُسهّل لهم الحصول على مكاسب من نوع خاص.

واذا كانت القوى السياسية اللبنانية تتجاهل واقعاً لبنانياً قائماً، يفترض بعون كونه رئيساً للجمهورية وقائداً سابقاً للجيش، وبرئيس الحكومة المسؤول عن وزارات تخصّ كل لبنان، أن يدركا جيداً أن فكرة بناء دولة لا رأي لها في الصراع مع إسرائيل، هي ضرب من الغباء وليس من الخيال. كما أن من يفكّر منهما بدولة «طاردة لكل جسم بشري يريد مقاتلة إسرائيل»، لا يعرف أن المُقترَح طردُهم يشكّلون اليوم الغالبية الفعّالة في هذه البلاد، بشرياً وسياسياً واقتصادياً، والأكثر تنظيماً على مستوى إدارة الجانب الاجتماعي في المجتمعات الطائفية في لبنان. وطبعاً، ليس هدف هذا الكلام إبداء الإعجاب بما يقوم به القائمون على أمور الطوائف في لبنان، ومنهم الثنائي أمل وحزب الله، لكنّه محاولة للتفسير وليس للتبرير. وبالتالي كان يُفترض بعون وسلام، قبل غيرهما، السير بحذر شديد على الطريق المتعلّق بالصراع مع إسرائيل. ويكفي تذكيرهما، بواقعيّة موجودة اليوم - للأسف - عند الأميركيين والإسرائيليين والوسطاء العرب، وغائبة عنهم، وخلاصتها أن أيّ مفاوضات جدّية تستهدف الوصول إلى اتفاق لفضّ المعركة القائمة، تحتاج إلى بحث مباشر مع المقاومة، كما تحتاج إلى توقيعها وإلى ضمانتها أيضاً.

جاءت عملية الاغتيال في قلب الضاحية الجنوبية مساء الأربعاء لتفتح الباب من جديد حول مسألة الضمانات الأميركية، وحول جدوى الرهان على الدور الأميركي. وإذا كان كثيرون، يتصرّفون وفق منطق أن أميركا هي قائدة العالم، فعليهم أن يفكّروا بواقعية، والتعامل مع أميركا بوصفها قائدة إسرائيل. وإذا ما تمّ فهم معنى ذلك، فيكون النقاش مع الأميركيين، ليس باعتبارهم الوسيط، بل كالطرف المعنيّ مباشرة بسلوك إسرائيل في لبنان. وبالتالي، من الأجدى أن يذهب لبنان إلى تفاوض حصري مع الولايات المتحدة، وأن يتّفق معها على ملف كامل، وتكون هي مسؤولة عن إلزام إسرائيل بتنفيذه. وعندها، سيعثر لبنان في طريقه على الكثير من العناصر المساعِدة، خصوصاً لجهة المساعدة من الدول العربية والإقليمية وحتى الغربية.

اليوم، مرة جديدة، تُفتح نافذة الفرص لإعادة ترتيب البيت اللبناني بطريقة منطقية. وما يحصل فرصة لفهم عون وسلام قبل غيرهما أنه يجب عليهما إعادة النظر في كل منظومة تفكيرهما حيال ملف الصراع مع إسرائيل. وإن بقيا مُتمسّكيْن بموقفهما المعادي للمقاومة، والساعي إلى التخلّص منها، فهذا يعني أنه لن يكون بمقدورهما تحقيق أيّ نتيجة، حتى ولو ذهب الاثنان معاً إلى تل أبيب للاجتماع بقادة العدو، وليس زيارة أميركا للالتقاط الصورة مع رجل باتت غالبية قادة العالم تتجنّب مجرّد مصافحته.

جغرافيا الخوف في لبنان
الطوائف والحماية الخارجية؟

يوسف وهبي *

أيّنتمي اللبناني إلى وطن أم إلى طائفة؟

تأمّل الكيان الذي يُدعى «لبنان»، يدفعك إلى مراجعة تاريخية تساعد على فهم أنه ليس وطناً متجانساً بالمعنى الكلاسيكي، بل هو أشبه بفسيفساء تتألّف من كيانات، اجتمعت لتشكّل «شبه وطن»، تندر بينها المشتركات الأصيلة، أمّا ما يجمعها ظاهرياً اليوم فهو مُستحدثات طارئة فحسب: قد يجمعها صوت فيروز في الصباح، وأطعمة، وطقوس الأفراح والأتراح، لكنّ الثقافة المشتركة والهوية الجامعة تبقيان غائبتين.

والعودة بالزمن، تُظهر لنا «عقدة البقاء»: إذ إن كل مجموعة مُكوِّنة لهذا المجتمع تمتلك «مظلة حماية» خارجية خاصة بها، امتدّت جذورها مئات السنين. ولم تكن هذه الحماية ترفاً سياسياً، بل غريزة وجودية نشأت من رحم الخوف.

الروم والسريان، الأقدم في هذا المشرق. كانت أنظارهما تتّجه دائماً نحو بيزنطيا (بلاد الروم)، وروسيا لاحقاً. والموارنة الذين انتشروا في جبل لبنان هرباً من الاضطهاد، تبلور حضورهم الجيوسياسي مع الحملات الصليبية قبل نحو 900 عام، مع أن كنيستهم نشأت قبل ذلك بقرون، ثم ظهرت الحماية الفرنسية بعد أحداث 1860. أمّا الدروز الذين تبلورت عقيدتهم في نهايات العهد الفاطمي قبل ألف عام، فاستوطنوا هذه الجبال، وعانوا من سلطات تكّلت بهم، وكلّما استشعروا الخطر المحيط، بحثوا عن توازنات دولية تحميهم، وصولاً إلى الرعاية الإنكليزية في القرن التاسع عشر. بينما شكّل السُّنّة الامتداد الطبيعي للسلطات المتعاقبة التي حكمت المنطقة، فكانوا حماة الولاة، مستمدّين نفوذهم وحمايتهم من السلطة المركزية، سواء أكانت مملوكية أم عثمانية.

وسط هذه المعادلة المُعقّدة، تبرز السردية الشيعية في لبنان بمسار مختلف ومُثقل بالمحطات القاسية. فالشيعة لم يأتوا من خارج هذه الجغرافيا، فالتشيّع انتشر مبكراً في جبل عامل، بين أبناء البلاد الأصليين الذين ينتمون إلى الجذور الكنعانية والعاملية (قبيلة عاملة اليمنية التي انتقلت إلى هذه المنطقة عقب انهيار سدّ مأرب عام 150 ق.م)، وذلك منذ وصول الإسلام إلى تلك الرقعة، والذي يُعزى تاريخياً إلى جهود الصحابي أبي ذر الغفاري، الذي بفضله ارتبطوا بآل بيت النبي.

انتشر مذهب التشيّع في هذه البلاد كالنار في الهشيم، وحظي الشيعة في فترات متقطّعة بحمايات من دول إسلامية شاركتهم المذهب، كالبويهيين والحَمدانيين والفاطميين. ومع تبدّل موازين القوى، بدأت سلسلة من الانهيارات. ومع الغزو الصليبي، تعرّضت الطائفة الشيعية لأول تحجيم دموي عبر إسقاط دولة «بني عمار» في طرابلس عام 1109، ولاية صور 1124. فاستُبيحت السواحل، وقُتل كثير، ولجأ الناجون إلى الجبال الوعرة، فمنهم من هادن نتيجة غياب حماية خارجية، ومنهم من قاوم كأهل مدينة جزين. بانحسار المدّ الصليبي، لم يأتِ الفرج. وبينما حمت «ذمّة أهل الكتاب» الموارنة من الإبادة، فهي لم تشفع للشيعة، فتعرّضوا لشبه إبادة ثانية على أيدي المماليك، تجلّت أبشع صورها في حملات كسروان التي طُردوا منها، بعد مجازر مستمرة من عام 1292 إلى عام 1305. ورغم الانهيار، حمل جبل عامل الروح العلمية والجهادية، عندما تولّى الشيخ محمد بن مكي الجزيني (المعروف بالشهيد الأول) في منتصف القرن الرابع عشر نقل مركز الحوزة العلمية من الحلّة في العراق، إلى مدينة جزين التي صمدت في وجه العواصف، لتصبح عاصمة التشيّع، واستمرت هكذا أكثر من 400 عام.

عاش الشيعة خارج جبل عامل ما يزيد على قرن في حالة انكسار تام، حتى بزوغ فجر الدولة الصفوية في إيران مع بداية القرن السادس عشر، فاستعانت بعلماء جبل عامل لتأسيس حوزتها العلمية. هنا، وللمرة الأولى منذ زمن بعيد، حصل شيعة لبنان على ظهير قوي، واستقدَمَ بدعم إيراني نحو 250 عاماً، تمتّعوا فيها بشبه حكم ذاتي وازدهار علمي واقتصادي، حتى أصبحت هذه الرقعة ملاذاً آمناً لكلّ الطوائف المضطهدة من السلطات العثمانية.

ومع أفول نجم الدولة الصفوية، وما تلاه من فوضى عارمة اجتاحت إيران إثر مقتل «نادر شاه الأفشاري»، تهاوت مظلة الحماية. أمام هذا الواقع الجديد، فرضت غريزة البقاء، تموضعاً سياسياً واجتماعياً لافتاً في المنطقة؛ إذ تلاقت إرادات السُّنّة والشيعة والدروز في تحالف محلي تاريخي، للوقوف صفاً واحداً بوجه مركزية السلطة العثمانية.

أثمر هذا التكتل ما يربو على ثلاثين عاماً، بين عامي 1745 و1775م، من الاستقرار والازدهار الاقتصاديَّيْن، تنفّست في تلك المدة الزمنية المنطقة الصعداء، وعاشت تجربة فريدة من التضامن الداخلي. غير أن الإمبراطوريات لا تتسامح مع النزعات الاستقلالية؛ فما إن استشعر الباب العالي في إسطنبول خطر هذا التحالف المتماسك، حتى تحرّكت الآلة العثمانية الباطشة، مكلّفةً «أحمد باشا الجزار» بمهمة دموية واضحة: كسر شوكة هذا التحالف واجتثاثه من جذوره.

وكعادة صراعات النفوذ الكبرى، كان الثمن الأعظم من نصيب المُكوِّن الذي فقد سنده الخارجي؛ فدفع شيعة جبل عامل ضريبة الدم، واجتاحت الجيوش القرى والحواضر، لتُسجَّل في صفحات التاريخ مجازر مروّعة وحرب إبادة ثالثة أتت على البشر والحجر، وأحرقت المكتبات والمراكز العلمية. كانت تلك الضربة قاصمة بكل المقاييس، أدخلت الشيعة في نفق مُظلم من التهميش والغياب، ولم تقم لهم قائمة فاعلة في المعادلة السياسية والاجتماعية إلا بعد أكثر من قرن.

تبلورت بعدها صورة لبنان الحديث بناءً على نظام الحمايات، وذلك في مطلع القرن التاسع عشر، فرنسا تحمي الموارنة، إنكلترا تحمي الدروز، السلطنة العثمانية ترعى السُّنّة، روسيا تظلّل الروم الأرثوذكس. في تلك الحقبة، تُرِك الشيعة مُجدّداً بلا ظهير، ودفعوا ثمن هذا العراء الإستراتيجي.

استناداً إلى هذا السرد المنهجي والتاريخي، نصل إلى استنتاج فلسفي وواقعي: إن طلب «الحماية» في التركيبة اللبنانية صار مثل «قانون طبيعي» يفرضه الإقصاء. حتى بات من الصعب على أي طائفة في لبنان التخلّي عن حمايتها الخارجية، لأنها تدرك في لاوعيها التاريخي العميق أن ضعف حمايتها يعني بداية إقصائها أو إبادتها.

لذلك، من العبث محاكمة الحاضر بأدوات مثالية غير واقعية. إن الشيعة اليوم، حين يفتخرون بأن إيران مظلة حماية لهم، رغم قوّتهم الذاتية ووحدتهم وتحالفاتهم المتعدّدة، فهم يمارسون حقهم في البقاء، تماماً كما تعتمد الطائفة السنّية على العمق السعودي حالياً والعربي المشرقي سابقاً، وكما يرنو المسيحيون دائماً نحو الغرب لضمان وجودهم.

إن فكرة «الوطن» المُندمج كلياً ما زالت مشروعاً مؤجّلاً في لبنان. نحن أمام كيان تشكّل من هواجس مجموعات تنتظر الفرصة لتستقوي على بعضها كلّما اختلّت موازين القوى. والتاريخ يشهد أن من يفتقد إلى الدرع الخارجي تبتلعه الجغرافيا، وأن الشيعة في المراحل التي امتلكوا فيها القوة، لم يسعوا لإقصاء غيرهم، بل كانوا دوماً سند المضطهدين.

لكلّ هذه الأسباب، يبقى السؤال: هل من مَخرج؟

لا يبدو الخروج من هذا الوضع يسيراً لكنه ليس مستحيلاً، فإبدال الطمأنينة إلى نفوس اللبنانيين يحتاج إلى إستراتيجية دفاعية مُقنِعة. لا يرمي البلاد في مهبّ العلاقات الخارجية، كما وإلى بناء دولة مواطنة حقيقية يخرج اللبناني فيها من مرحلة ابن الطائفة إلى ابن الوطن، وهذا لا يمكن أن يحصل في ظل الاستقواءات الخارجية، بل يحتاج إلى نقاش فعلي وجِدّي يصل إلى نتيجة واقعية.

مثلما فعل الدروز والموارنة والسنّة، لجأ الشيعة في لبنان إلى إيران كمظلة حماية في وجه الإقصاء، لكنّ المشكلة تكمن في أن الجميع لا يزال بعيداً عن النقاش الجدّي لجعل لبنان بلداً لا تجمّع كيانات

* إعلامي

الحرب الكونية ضد المقاومة

انتقادات للقيادة العسكرية الإسرائيلية

الجيش يتصدّع تحت ضغط حرب لبنان

تكشف النقاشات في إسرائيل عن مستوى متقدّم من القلق داخل المؤسسة الأمنية، من المسار الذي وصلت إليه المواجهة في لبنان، ولا سيما بعد تحوّل ما يُسمّى «وقف إطلاق النار» إلى استنزاف يومي لجيشها في الجنوب. وفيما يكثر الحديث عن قيود سياسية وأميركية تمنع تل أبيب من الذهاب نحو حرب شاملة أو تنفيذ عمليات اغتيال واسعة في العمق اللبناني، كأحد أسباب فشل الاستراتيجية العدوانية تجاه لبنان، تطفو على السطح المزيد من الانتقادات للجيش وقياداته ومسؤوليه، حتى وصل الأمر إلى الحديث عن «تصدّع الجيش» في لبنان.

ويعكس مقال نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» للكاتب اليشع بن كيمون، شعوراً متزايداً بأن البيئة الاستراتيجية الحالية تخدم حزب الله أكثر مما تخدم إسرائيل، وأن جيشها بات يقاتل ضمن معادلة مفروضة عليه، فيما تُدار المواجهة وفق إيقاع يناسب المقاومة. ويرى الكاتب أن «الشراكة» مع الولايات المتحدة تحوّلت إلى عبء مباشر على الجبهة اللبنانية، إذ تفرض واشنطن قيوداً مرتبطة بحساباتها الإقليمية ومفاوضاتها مع إيران، ما يمنع إسرائيل من استخدام كامل قوتها العسكرية أو تنفيذ عمليات اغتيال في العمق اللبناني. ويعتبر المقال أن ما يجري جنوباً لم يعد وقفاً لإطلاق النار، بل «حرب استنزاف» مفتوحة، تقوم على العبوات الناسفة والمسيّرات والصواريخ، في مقابل عمليات قصف إسرائيلية متواصلة، من دون قدرة على تحقيق حسم واضح. ويقرّ بأن الوجود العسكري الإسرائيلي داخل الجنوب يمنح حزب الله دعماً سياسياً وشعبياً داخل لبنان، عبر تكريس صورة «الدفاع عن البلاد في مواجهة الاحتلال»، وهو ما يعزز موقع الحزب لدى الرأي العام اللبناني. ويتوقف المقال عند تطور سلاح المسيّرات لدى الحزب، معتبراً أنه بات من أكثر عناصر القتال إرباكاً للجيش، بسبب صعوبة رصد هذه الطائرات المنخفضة الكلفة واعتراضها، إضافة إلى قدرتها على استهداف القوات المنتشرة في الجنوب بدقة متزايدة. كذلك، يعتبر أن طبيعة المعركة الحالية توفّر حماية غير مباشرة للأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، عبر امتناع إسرائيل عن تنفيذ اغتيالات في العمق اللبناني نتيجة الضغوط الأميركية، ما يسمح للحزب بإدارة المواجهة من بيئة أكثر أماناً. وفي الخلاصة، يعكس المقال

الوجود العسكري الإسرائيلي داخل الجنوب يمنح حزب الله دعماً سياسياً وشعبياً داخل لبنان

مخاوف إسرائيلية متزايدة من تآكل الردع وفشل تحقيق «إنجاز حاسم»، في ظل استمرار الاستنزاف اليومي وربط الجبهة اللبنانية بالتوازنات الإقليمية الأوسع بين إيران ولبنان.

وفي خضمّ الانتقادات التي توجَّه إليه، أثار قرار قيادة الجبهة الداخلية تعطيل نظام «شوعال» الخاص بالقيادة والسيطرة المدنية موجة اعتراض واسعة في مستوطنات الجليل والجولان، وسط تحذيرات من تراجع القدرة على التعامل مع هجمات حزب الله الصاروخية وإنقاذ المصابين. وبحسب ما أوردته «يديعوت أحرونوت»، يُعد نظام «شوعال» الأداة الأساسية التي تستخدمها السلطات المحلية لتحديد مواقع سقوط الصواريخ وتوجيه فرق الطوارئ والإنقاذ ميدانياً، ولذلك فإن تعطيله أدى إلى حال من «العمى العملياتي» خلال القصف الأخير الذي استهدف عدداً من مستوطنات الشمال.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن القرار جاء نتيجة مخاوف أمنية من تسريب معلومات حساسة قد تساعد جهات مرتبطة بإيران أو حزب الله في تحليل دقة الإصابات وتحديد نقاط الضعف.

إلى ذلك، قال مراسل ومحلل الشؤون العسكرية في «معاريف»، أفي أشكنازي، إن «الجيش الإسرائيلي بدأ بصمتٍ وهدوء يتصدّع. بدأت القيادة العليا في عبور الخط الفاصل بين الضباط رجال الدولة وبين الضباط قادة العمود الفقري أمام المستوى الذي يصدر الأوامر، من دون وضع إشارات حمراء». وتوجه أشكنازي لرئيس الأركان إيال زمير، بالقول: «لا تبعْ إلى الجمهور قصصاً واهية عن حرية العمل للقتال في لبنان. فقط بعد أسابيع طويلة حصلْتَ على تصريح لتنفيذ اغتيال ان تتحول الى معيار عملياتي منذ بداية 2024». وقد فصّلت الوثيقة «التأثير العملياتي» لهذه الميزات في المعركة، بين منطقة تمتد 15–20 كيلومترًا من خط التماس، وهو ما يحصل اليوم في الجنوب، إضافة الى أنها تستهدف كل نقاط التجمع الضيقة في الجنوب، إضافة الى نقاط مثل مكان توقف الآليات، الى كل مقر مؤقت أو حركة مكشوفة تقع ضمن مدى هجوم المجموعات المنتشرة في اكثر من

كشف العدو عن وثيقة عمرها عام، تحذر من خطر هذه المحلقات في ضوء ما يجري في أوكرانيا، وظلت الحلول مرتجلة وبدائية

الضوئية في ساحة المعركة الروسية . الأوكرانية، بعدما بدأت كييف منتصف العام 2023 بإدخال هذا النوع من المسيرات بشكل منظّم، قبل

عمليات استطلاع سابقة والمقاومة تحول الجنوب بحثاً عن الجنود

كيف تعمل وحدة المحلقات الانقضاضية؟

ينشغل جيش الاحتلال في بحوث علمية وعسكرية وامنية لمواجهة التهديد التكتيكي النوعي الذي تمثله المحلقات الانقضاضية التي يستخدمها حزب الله في مواجهة قواتها على الارض. خصوصا وان الجميع وجد ان اللجوء الى الالياف الضوئية في تسيير المحلقات، يعطل ادوات التشويش المعمول بها لمواجهة المسيرات، كما ان المواد المصنعة منها، والية عملها، وطرق سيرها المنخفض تعطل كل اجهزة التعقب او الاستشعار المبكر.

وذكرت صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية أن جنود جيش الاحتلال المتوغلين في الأراضي اللبنانية يواجهون هذا التهديد بوسائل «بدائية»، وهم يلجأون الى نشر شباك صيد يدوية ومرتجلة في محاولة لـ «اصطياد» تلك المسيرات قبل انفجارها. وقالت الصحيفة أن هذه الحلول تفتقر للفعالية الكافية، وتأتي لتعويض غياب الوسائل التقنية المناسبة التي كان من المفترض ان يوفرها الجيش لقواته منذ وقت مبكر.

بحصل ذلك، فيما كشف امس في كيان الاحتلال، عن «انذار مبكر» كان ضباط قد اشعلوه قبل وقت طويل، في ضوء نجاح هذا النوع من الاسلحة في الحرب الاوكرانية – الروسية. وقد نشر امس موجز وثيقة قبل انها ارسلت الى الجهات المعنية في قيادة العدو، لكن لم يصار الى التعامل معها بجدية.

ونقلت وسائل اعلام العدو عن عن «ضابط كبير» انه ادلى بـ«إعترافات قاسية، كون رد فعل المؤسسة الأمنية يعكس انها مثل بـ«النائم والمستيقظ المتأخر». واتهم الضابط قيادة الجيش بإطلاق «شعارات فارغة» بدلاً من بناء مفهوم شامل لحماية القوات، مشدداً على أن فرق التفكير التي أنشأها الجيش لمواجهة هذه المعضلة «بطيئة للغاية» ولا تواكب التطور السريع والاحترافي الذي يظهره حزب الله في استخدام هذه التقنية.

وثيقة «انذار مبكر»

في هذه الاثناء، كشفت اذاعة جيش العدو عن وجود وثيقة «كُتبت في شعبة العمليات التابعة للجيش وتم توزيعها في أيار 2025»، وقد حذرت الوثيقة «قبل عام من خطر الطائرات المسيّرة الانتحارية المعتمدة على الألياف الضوئية، وفضلت نقاط الضعف القائمة والحاجة إلى تطوير وسائل دفاعية وهجومية مضادة».

وقالت الاذاعة أن الوثيقة «حدّدت الخطوات المطلوبة، لكن الإجراءات لم تُنفَّذ، ولم يبدأ التعامل مع القضية عبر إجراءات الشراء والتجهيز إلا في هذه الأيام بعد مقتل واضابة عدد كبير من الجنود في لبنان»، وقالت الاذاعة ايضا ان الوثيقة «وُزّعها رئيس شعبة العمليات (في حينه) اللواء عوديد بسيوق، على القوات البرية وشعبة التخطيط، وإدارة البحث والتطوير لوسائل القتال في وزارة الحرب(مفات)».

وبحسب التقرير فان الوثيقة « قدمت استعراضاً للطائرات المسيّرة الانتحارية المعتمدة على الألياف الضوئية في ساحة المعركة الروسية . الأوكرانية، بعدما بدأت كييف منتصف العام 2023 بإدخال هذا النوع من المسيرات بشكل منظّم، قبل

كشف العدو عن وثيقة عمرها عام، تحذر من خطر هذه المحلقات في ضوء ما يجري في أوكرانيا، وظلت الحلول مرتجلة وبدائية

لمستوى تكتيكي في الضاحية الجنوبية في بيروت». واضاف: «حدث ذلك بعد أنْ حقّق حزب الله تفوّقاً جوياً في جنوب لبنان عبر محلّقات اشتراها من "علي إكسبرس" أو "أمازون" أو إحدى شركات التوزيع من شرق آسيا. حدث ذلك بعد أن أسقط حزب الله للجيش الإسرائيلي طائرتين مُسيّرتين من طراز هرمز، قيمة كل منهما ملايين الدولارات. حدث ذلك بعد أنْ حاول حزب الله قبل يوم واحد إسقاط مروحية قتالية بصاروخ أرض- جو، وحدث ذلك بعد أن أصيب الأربعاء ثمانية من مقاتلي الجيش في حوادث عدة اصطدمت فيها محلّقات بالقوات. ويحدث هذا بعد أن قامت شعبة اللوجستيات بشراء كامل مخزون شباك الصيد وشباك مرمى كرة القدم لحماية قوات الجيش في لبنان من تهديد المحلّقات». وخلص أشكنازي إلى تأكيد أن الجيش «مستنزَف بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من الحرب، مع تسجيل عدد محدود من طلبات الإلغاء.

قبل اندلاع الحرب في المنطقة، كان المعنيون في لبنان قد أنجزوا التحضيرات اللازمة للموسم. ويؤكّد مكاوي أن «الترتيبات أصبحت جاهزة بالكامل، وبصورة أفضل من العام الماضي حين تزامنت الحرب مع فترة التحضير للحج». وعلى الجانب السعودي، صدرت التأشيرات والحجوزات، و«أُبلغنا من المملكة العربية السعودية بأنه في حال حصول تطورات أمنية تؤدّي إلى إقفال المطارات، يمكن استثنائياً اعتماد المعابر البرية لتأمين عودة الحجاج إلى لبنان»، وهو إجراء لا يُعتمد عادة، إذ تقتصر عودة الحجاج في الظروف الطبيعية على الرحلات الجوية.

ويُفترض أن تنطلق أفواج الحجاج بين 17 و21 أيار الجاري إلى الأراضي المقدّسة، على أن تعود بحلول الخامس من حزيران المقبل. إلا أن الرحلة تبقى مُحاطة بقلق أمني كبير وتساؤلات تتعلّق بسلامة السفر والعودة، وحتى بأوضاع الحجاج خلال أداء المناسك. وينقل عدد من الحجاج مخاوفهم منطقة على طول الجبهة، وان عمليات تصنيع او تركيب هذه المحلقات يتم بشكل يدوي وسريع في لبنان، ولا يتم استيراد المحلقة من الخارج كما يعتقد كثيرون. كما ان مشغل المحلقة، عبارة عن مقاتل يخضع لدورة تدريب للتعرف على خصائص هذه المحلقة من جهة، وعلى الية عملها، مع اختبارات عملانية مكثفة لشكل قيادتها.

وتستند المقاومة في عملها هنا، على عمليات استطلاع واسعة تقوم بها وحدة متخصصة، وهي تستخدم وسائل مختلفة لجمع المعلومات عن انتشار جيش الاحتلال في المنطقة المحتلة وصولا الى العمق، بما في ذلك طرق التحرك من قبل قوات الاحتلال وانواع الاليات، وموقع نشر الردادات وأجهزة الاستشعار اضافة الى عمليات مسح متواصلة لتحديد مواقع اختباء الجنود، خصوصا مع تحرك قوات الاحتلال في الشريط المحتل تراجعت بقوة كبيرة خلال الاسبوعين الماضيين، وبات المقاومة تبذل جهدا كبيرا في ملاحقة الجنود، وغالبا ما ينتحصن هؤلاء امام داخل منازل مع اخفاء لكل اثر على وجودهم، او في نقاط حرجية. وهو ما يجعل المقاومة في كثير من الاحيان، الى ضرب الاليات حتى ولو كانت فارغة.

ويستند المقاومون في عملهم الى عنصر المفاجأة، والى القدرة على توجيه اصابة دقيقة جدا. وهو ما يجعل فرصة النجاة عند الجنود ضيقة للغاية. وقد كشفت تقارير اسرائيلية أن العدو لجأ الى شركات خارجية في محاولة لتقليص الفجوة التكنولوجية، مع التركيز على تطوير نظام إنذار مبكر قد يمنح الجنود بضع ثوان فقط لتنفيذ إجراءات احتمائية قبل وقوع الانفجار.

وعرضت الوثيقة المتطلبات العملياتية كي يكون الجيش مستعدًا للحرب القادمة «من الحاجات الدفاعية والهجومية، وتوفير انظمة إطلاق نار ذاتية ضد المسيّرات، كحل لحماية المقرات والأصول الحيوية. ثم انظمة إطلاق نار سريع من الأسلحة الخفيفة والرشاشات اعتمادًا على القوات الموجودة ميدانيًا. والتزود ايضا ببنادق صيد عيار 12 ملم مع ذخيرة عادية أو مخصصة لاعتراض المسيّرات». وبحسب اذاعة الجيش فان المعنيين في وزارة الحرب او قيادة الجيش لم يعملوا على توفير هذه البنادق والذخيرة المخصصة لإسقاط المسيّرات إلا خلال الأسابيع الأخيرة.

ومع ذلك، فان الوثيقة قالت ان «الحلول المعروضة اعلاه يجب أن تُدمج مع تغييرات جوهرية في التأهيل والتدريب، ورفع الوعي الميداني لدى القوات في الميدان تجاه تهديد المحلقات في ساحة المعركة، مع التشديد على السلوك العملياتي أثناء الانتشار والبقاء في المواقع، ونشر شبكات تمويه علوية حتى في مواقع إطلاق النار قصيرة المدى». لكن الوثيقة تحدثت ايضا عن «حاجة استخباراتية، لمعرفة ما لدى العدو في هذا المجال».

«بضع ثوان» للنجاة

عمليا، تكشف المعطيات الميدانية، ان المقاومة وضعت خطة خاصة بعمل هذه المحلقات، تقوم على توزيع كمية كبيرة منها على المجموعات المنتشرة في اكثر من

(الأخبار)

الحرب تربكُ الموسم
الحجّ على مسؤولية الحاج!

زينب حمود

هل يستطيع اللبنانيون هذا العام أن يجدوا إلى الحج سبيلاً؟ السؤال لم يعد مرتبطاً بالكلفة المادية بقدر ما بات رهناً بالهواجس الأمنية، في ظل تزامن موسم الحج مع حرب إقليمية يتأثر بها كل من لبنان والسعودية، وما يرافقها من مخاطر تتصل بإمكان إقفال مطارات بيروت وجدة والمدينة المنوّرة. ومع ذلك، تؤكّد معطيات هيئة رعاية شؤون الحجّ والعمرة في لبنان أن «موسم الحج ماشي حتى الآن»، بحسب ما يؤكّد رئيس الهيئة القاضي محمد مكاوي، لافتاً إلى أن التأشيرات صدرت قبل اندلاع الحرب، ويواصل الحجاج استعداداتهم بحذر، مع تسجيل عدد محدود من طلبات الإلغاء.

قبل اندلاع الحرب في المنطقة، كان المعنيون في لبنان قد أنجزوا التحضيرات اللازمة للموسم. ويؤكّد مكاوي أن «الترتيبات أصبحت جاهزة بالكامل، وبصورة أفضل من العام الماضي حين تزامنت الحرب مع فترة التحضير للحج». وعلى الجانب السعودي، صدرت التأشيرات والحجوزات، و«أُبلغنا من المملكة العربية السعودية بأنه في حال حصول تطورات أمنية تؤدّي إلى إقفال المطارات، يمكن استثنائياً اعتماد المعابر البرية لتأمين عودة الحجاج إلى لبنان»، وهو إجراء لا يُعتمد عادة، إذ تقتصر عودة الحجاج في الظروف الطبيعية على الرحلات الجوية.

ويُفترض أن تنطلق أفواج الحجاج بين 17 و21 أيار الجاري إلى الأراضي المقدّسة، على أن تعود بحلول الخامس من حزيران المقبل. إلا أن الرحلة تبقى مُحاطة بقلق أمني كبير وتساؤلات تتعلّق بسلامة السفر والعودة، وحتى بأوضاع الحجاج خلال أداء المناسك. وينقل عدد من الحجاج مخاوفهم إلى هيئة رعاية شؤون الحجّ والعمرة ومكاتب السفر، من دون أن يحصلوا على ضمانات واضحة، بل على جواب صريح مفاده أن «كل شخص يذهب على مسؤوليته».

ومع تدهور الوضع الأمني واستشهاد عدد ممن حصلوا على تأشيرات الحجّ، سُجّلت مراجعات لإلغاء بعض الطلبات، «لكنها بقيت محدودة، إذ لم تتعدَّ الـ 40 طلباً، ولا تؤثّر على المشهد العام»، بحسب مكاوي. ويعزو صاحب «حملة الغدير للحج والعمرة والرحلات الدينية» محمد فنيش محدودية الإلغاءات إلى «الخسائر المالية الكبيرة التي يتكبّدها من يقرّر إلغاء الرحلة، بعدما نال التأشيرة ودفع نحو نصف كلفة الرحلة التي تصل إلى حوالي ثلاثة آلاف دولار»، موضحاً أن هذه الأموال «أُنفقت على حجوزات السكن وخدمات النقل والتأشيرات، ولا يمكن استردادها». ولذلك، لم تتأثر الكلفة الإجمالية للحجّ كثيراً بالأوضاع الأمنية، باعتبار أن غالبية الحجوزات أُنجزت قبل اندلاع الحرب، باستثناء أسعار تذاكر السفر عبر شركة طيران الشرق الأوسط «ميدل إيست»، التي ارتفعت من نحو 700 دولار إلى حوالي 820 دولاراً. في المقابل، يتحدّث أصحاب مكاتب السفر والحملات عن حالة من الضبابية في ما يتعلق بآليات الإلغاء وتداعياته، في ظل غياب توضيحات كافية من هيئة رعاية شؤون الحجّ والعمرة. فبعيداً من الخسائر المالية، يطرح كثيرون أسئلة حول ما إذا كان التراجع عن السفر هذا العام سيؤثّر على فرصهم في أداء الفريضة مستقبلاً، وسط مخاوف من أن يُحتسب الحصول على التأشيرة بمثابة أداء للحج حتى لو لم يسافر حامل التأشيرة فعلياً. فيما برزت اقتراحات تتعلق بإمكانية «تجيير» التأشيرات ونقلها من أشخاص تراجعوا عن المشاركة إلى آخرين تقدّموا بطلبات رسمية ولم يحصلوا على الموافقة.

عدد محدود من طلبات الإلغاء بسبب عدم القدرة على استرداد الأموال المدفوعة

غير أن مكاوي يحسم هذا الجدل بالتأكيد أن التأشيرات، بعد صدورها، لا يمكن إلغاؤها أو استبدال أصحابها، وأن أي تراجع عن السفر يؤدّي حكماً إلى خسارة الحقوق المالية، من دون إمكان إرسال شخص آخر بدلاً من الحاصل على التأشيرة. ويوضح أن حصة لبنان المُحدّدة من وزارة الحجّ والعمرة السعودية تبلغ ستة آلاف حاجّ لبناني، موزّعين مناصفة بين الطائفتين السنّية والشيعية، إضافة إلى 1500 من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، علماً أن عدد الطلبات تجاوز 12 ألفاً و700 طلب.

أمّا الذين يتعذّر عليهم أداء الحجّ هذا العام بسبب الظروف الأمنية بعد حصولهم على التأشيرة، فيؤكّد مكاوي أن من حقّهم التقدّم بطلب جديد في الموسم المقبل، وأن حصولهم على الموافقة هذا العام لا يعني أنهم أدّوا الفريضة، بل يرى أن «هؤلاء قد يحظون بأولوية في دراسة طلباتهم العام المقبل، نظراً إلى استيفائهم الشروط المطلوبة هذا الموسم، ولا سيما ما يتعلّق بالعمر وأداء الحجّ للمرة الأولى».

(هيثم الموسوي)

نازحو «البياك»: لن نغادر إلّا إلى قرانا

روى قاسم

أكثر من ألف نازح يتشبّثون بخيامهم التي نصبوها منذ أكثر من شهرين في واجهة بيروت البحرية «البياك»، رافضين مغادرتها، رغم حملات الترغيب والترهيب التي تنفّذها جهات مختلفة، رسمية وغير رسمية، لدفعهم إلى الانتقال من الواجهة البحرية، وتحديداً إلى «المدينة الرياضية»، الاستفادة مادياً. إذ يعتقدون، مثلاً، أنه مقابل كل عدد معيّن من العائلات، تحصل الجمعية على مبلغ معيّن، فتقدّم جزءاً منه إلى النازحين، فيما تجني أرباحاً من الجزء الأكبر.

ويلفت عدد من النازحين إلى جملة من المضايقات التي يتعرّضون إليها بهدف دفعهم إلى الإخلاء، كقطع الكهرباء عن أعمدة الإنارة في «البياك» منذ الأيام الأولى للحرب، وهو إجراء طُبّق أيضاً في حرب 2024 وموجة النزوح التي رافقتها.

ويشيرون إلى أن جميع مساعيهم للحصول على موافقة من بلدية بيروت لوضع مراحيض مؤقتة باءت بالفشل. رغم ذلك، بلغت هؤلاء إلى أن دور البلدية لا يمكن تصنيفه سلبياً أو إيجابياً.

حتى المساعدات باتت تأتي «بالقطارة»، يقول النازحون، على عكس المدة الأولى من الحرب. وهي تقتصر على المبادرات الفردية والمتبرعين والمقتدرين، مع إشارتهم إلى أنها كافية لتأمين حاجات النازحين الأساسية.

قُطعت الكهرباء عن أعمدة الإنارة في «البياك» منذ الأيام الأولى للحرب، وهو إجراء طُبّق أيضاً في حرب 2024

أمام هذه المضايقات والظروف التي يعيشها النازحون في واجهة بيروت البحرية، خصوصاً عند تردّي الأحوال الجوية، قد يكون من المنطقي السؤال: لماذا يرفض هؤلاء مراكز النزوح؟ ومن أبرز الأجوبة على ذلك القيود المفروضة في مراكز الإيواء، إذ يتطلّب الأمر في بعضها تسجيل الاسم عند الدخول والخروج، فضلاً عن الانتظار عند كل وجبة طعام، وغيرها.

ويُعدّ الاكتظاظ أيضاً من أبرز الأسباب التي تدفع النازحين إلى التشبّث بالخيم. ففي مراكز النزوح، تُجبر العائلة على مشاركة الغرفة مع عائلات أخرى، على عكس الحال في الخيم، إذ تتمتّع كل عائلة بقدر من الخصوصية والاستقلالية.

فضلاً عن تلك العوامل، يبرز الهاجس الأمني لدى بعض النازحين، إذ يتخوّفون من رحلة نزوح أخرى قد يعيشونها في حال انتقالهم إلى المدينة الرياضية تحديداً، باعتبارها واقعة ضمن نطاق الضاحية الجنوبية، وخصوصاً بعد الاستهداف الإسرائيلي الذي طاول منطقة حارة حريك قبل يومين، رغم وقف إطلاق النار المؤقت.

ويؤكد نازحو «البياك» أنهم، ورغم المضايقات اليومية التي يتعرّضون إليها، ليسوا بصدد الدخول في مواجهة مع القوى الأمنية، مرحّبين بأي حضور للدولة وجميع أجهزتها، خصوصاً لناحية تنظيم «مخيّمهم»، وإن تطلّب الأمر حصر الخيم في ناحية واحدة من الواجهة البحرية.

غير أنهم يشدّدون على رفضهم خوض أي تجربة نزوح جديدة قبل العودة إلى قراهم ومناطقهم التي أُجبروا على مغادرتها، مؤكدين أنهم، في حال التوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار، لن يتأخروا في العودة، مع التزامهم بإزالة الخيم وتنظيف المنطقة وعدم ترك أي أضرار أو آثار خلفهم في «البياك».

الحرب الكونية ضد المقاومة

الكلّ لديه أهدافه وليست لأيّ منهم رؤية نحو التعافي

الحاكم يقاتل من أجل الصلاحيات... لا الإصلاح

بعد كلّ هذه السنوات على الانهيار المصرفي، ما زال النقاش محصوراً بآليات قانونية وإدارية للتعامل مع إفلاس المصارف بعيداً عن توزيع الخسائر والمسؤوليات. والجهات المعنية بهذا الملف، متحدّدة وهُشتّتة. يستند بعضها إلى قواعد صندوق النقد الدولي، فيما يسير آخرون وفق مصالح ضيّقة. لكل منهم أهدافه. لكن ليست لأيّ منهم رؤية تنقل لبنان من إدارة الأزمة إلى التعافي

(هيثم الموسوي)

محمد وهبة

بعد أكثر من ست سنوات من النقاشات المُحتدمة بشأن أدوات التعامل مع إفلاس المصارف، اتّفق على صيغة تهدف إلى فصله عن «الانتظام المالي» أو عن «توزيع الخسائر» وفق قاعدة توزيع الصلاحيات على الطوائف إلى جانب مراعاة التقاطعات المتّصلة بمصالح المصارف والقوى السياسية. فأقرّ مجلس النواب القانون في 14 آب 2025. لكن ما بدا أنه اتفاق، ولّو على مضض بالنسبة إلى بعض الأطراف، سرعان ما تحوّل إلى مادة للسجال، بسبب التعديلات التي طلبها صندوق النقد الدولي في اليوم التالي على إقرار القانون وبسبب الاعتراضات على التعديلات المقترحة من الحاكم. ومن أحدث فصول هذا السجال، ما حصل في جلسة إقرار التعديلات التي عُقدت في 30 نيسان الماضي، إذ تبيّن أن حاكم مصرف لبنان كريم سعيد يسعى إلى تعديلات لم يوافق عليها صندوق النقد بشأن المادتين 3 و13 اللتين يرى فيهما تطويقاً لصلاحيات مُعطاة له حصراً.

لم يكن إقرار قانون «إصلاح وضع المصارف» في 14 آب 2025، مسألة سهلة. فالصيغة التي اتُّفق عليها وأُقرّت، هي خلاصة نسخ متعدّدة نوقشت في ثلاث حكومات منذ الإشهر» تمثّلت في «تراجع مؤقّت في أشهر شباط وآذار ونيسان 2026 بقيمة 516 مليون دولار، أي بنحو 4,5% من قيمة الموجودات بالعملات الأجنبية (11,43 مليار دولار)». وأضاف أن هذا التراجع «لا يعكس أيّ خلل في السياسات النقدية أو المالية المُعتمدة، بل ناتج من تطورات جيوسياسية استثنائية شهدتها البلاد والمنطقة خلال تلك الفترة، ما أدّى إلى تباطؤ نسبي في وتيرة شراء العملات الأجنبية من قبل المصرف ودخوله في الأسواق». ولم يكتفِ بهذا الأمر، بل واصل التذاكي ليقول إن المدفوعات النقدية المرتبطة بالتعميمين 158 و166 بعد رفع سقف السحوبات «شكّلت ضغطاً مؤقّتاً على مستوى الموجودات...».

قد لا يكون ضرورياً سرد كل البيان للإشارة إلى ما يحاول تقديمه. فهو بيان مليء بالتناقضات بين إقرار بالضغوط التي أحدثتها زيادة سقف السحوبات، وكونها ضغطاً مؤقتاً، فالتعاميم هي عبارة عن التزام تجاه المودعين، ولا يجوز تسميته بالضغط المؤقّت. وهذا في الواقع هو التزام أقرّ في المجلس المركزي لمصرف لبنان بعد دراسة مستفيضة لقدرة مصرف لبنان على التسديد وأثر ضخّ كل هذه السيولة بالعملة الأجنبية على سعر الصرف وعلى توازن الكتل النقدية في سوق صرفولة. لكن يبدو أن هذه الدراسة لم تأخذ في الاعتبار أن الظروف قد تتغيّر، وأن هوامش الأمان فيها عالية جداً من دون أي مُبرّر، لذا تبيّن أن الضغط على الموجودات أسهم فيه المصرف المركزي والحاكم شخصياً الذي عرض ملف الدراسة في قرارات الغرفة الثانية... باختصار كل ما يتعلّق بتوزيع المسؤوليات القانونية. ولاعتبارات لا يمكن تفسيرها سوى تهرّب المصارف من مسؤولياتها، تقرّر إعداد صيغة منفصلة لتوزيع الخسائر تحت مُسمّى «قانون الانتظام المالي».

وافق صندوق النقد الدولي على هذا الفصل بعد إرسال سلسلة من الملاحظات النقدية على مُسوّدات قانون إصلاح المصارف، ولكنه لم يكتفِ بذلك، بل أرسل ملاحظات تشمل أكثر من 25 تعديلاً فور إقرار القانون في مجلس النواب. وهو ما أثار استياء واسعاً بين النواب الذين رأوا في هذه الملاحظات المُرسلة بشكل غير رسمي، تدخّلاً غير مسبوق سبق أن حصل في التعديلات المتعلّقة بقانون السرية المصرفية. طُلب من الصندوق إرسال ملاحظات مختومة منه، لكنّ الجواب أتى بالرفض. إلّا أن هذه المشكلة لم تكن هي الأساس، ففي المضمون، تمّت هندسة القانون ليحفظ توازنات طائفيّة تركيبة الغرفة الثانية، وليحافظ أيضاً على مصالح المصارف، ولا سيما مع إدخال

> **اعترض كريم سعيد على المادتين 3 و13 من قانون إصلاح المصارف لتعارضهما مع صلاحياته**

مادة تجيز للهيئات الاقتصادية اختيار مرشّحين لعضوية الغرفة من بين الخبراء الاقتصاديين.

رغم ذلك، لم يكن النقاش بين الصندوق والجهات المعنية في لبنان، بشأن هذه التوازنات أو المصالح، بل كان الهدف المقصود من الصندوق، تثبيت قدرة القوى السياسية في لبنان على تجاوز هذه المصالح من خلال غالبية التعديلات. وهو أمر لم ينل إعجاب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد الذي لم يكن يرغب أصلاً أن تكون للصندوق علاقة مع لبنان على مستوى القطاع المالي الذي يقع تحت وصاية مصرف لبنان المباشرة.

ظلّ النقاش مُحتدماً حتى انعقاد اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن أخيراً. الحاكم لم يحضر الاجتماعات بل أوفد أحد نوابه ضمن وفد لبناني، قيل إنه مختصر، برئاسة وزير المال ياسين جابر إلى جانب وزير الاقتصاد عامر البساط ووزراء آخرين، ومستشارين لرئاسة الجمهورية أيضاً من بينهم المصرفي نقولا شماس (الذي اشتهر أيام الانتفاضة بابو رخوصة). وعاد الوفد ظافراً، بأن الصندوق وافق على التعديلات المتّفق عليها بين كل الأطراف اللبنانية المعنية (وزير المال، حاكم مصرف لبنان، وزير الاقتصاد مُمثلاً لرئيس الحكومة).

فجأة، تبيّن أنّ حاكم مصرف لبنان كريم سعيد راسل وزارة المال عدّة مرّات مُذكّراً بملاحظاته التي تشمل المادتين 3 و13 في ضوء اعتراض صندوق النقد عليهما. وهو لم يكتفِ بذلك، بل أبلغ رئيسَي الجمهورية والحكومة باعتراضاته، إذ كشف عنها بشكل واضح في جلسة مجلس الوزراء التي أقرّت التعديلات في 30 نيسان الماضي. وتذرّع بأن المادة الثالثة تتعدّى على صلاحياته الواردة في المادة 70 من قانون النقد والتسليف. المادة الثالثة من قانون إصلاح المصارف تشير إلى أهداف القانون: «تعزيز استقرار النظام المالي، معالجة حالات التعثّر، حماية الودائع في عملية التصفية والإصلاح، والحدّ من استخدام الأموال العامة في عملية إصلاح أيّ مصرف مُتعثّر». لكنّ سعيد، تمسّك بحقّه الوارد في المادة 70 من قانون النقد والتسليف التي تشير إلى أن مهماته هي حفظ الاستقرار النقدي والاقتصادي والمصرفي، وبالتالي فإن في المادة الثالثة تعدّياً على قانون النقد والتسليف.

أيضاً بالنسبة إلى المادة الـ13، اعترض سعيد على صلاحيات الغرفة الثانية التي يرأسها الحاكم، والية اتخاذ القرارات فيها. هو يريد شطب صلاحية الغرفة الثانية باتخاذ القرارات، وحصرها بالحاكم. وصل النقاش معه إلى منح الصلاحية لثلثي أعضاء الغرفة التسعة ومن ضمنهم هو ونائبان له، غير أن هذه الصيغة لم تكن على قدر رغباته التي لم يؤخذ فيها في جلسة مجلس الوزراء التي أقرّت التعديلات على القانون.

المشكلة في الأمر، أن هذا القانون هو أصلاً مُتاح من خلال عدّة قوانين صادرة تتعلّق بإصلاح المصارف وأصول تصفيتها ومعاقبتها، وهو قانون يكاد يكون لزوم ما لا يلزم لأن الأساس في كل هذه العملية هو القانون المتعلّق بتوزيع الخسائر الذي يبدو أن لا اتفاق عليه حتى الآن، لا بين الأطراف المحلية، ولا بينها وبين صندوق النقد الدولي. تراتبية توزيع الخسائر، أي إلى الخسائر تصيب رأس المال أولاً ثم تصل إلى المودعين، هي الأساس بالنسبة إلى صندوق النقد، بينما يعتقد سعيد أنه يجب شطب نحو 12 مليار دولار (كانت تقديراته السابقة تفوق 20 مليار دولار) مما يُسمى «أصولاً غير مُتنضّدة» قبل البدء بشطب الرساميل.

الذي أراده الحاكم كاول خطوة شعبوية يقدّمها هدية للمودعين.

لكن ما هو الحاكم بصدد ثمار شعبويته وعبثية القرارات المُتخذة في المجلس المركزي لمصرف لبنان. ففي أقلّ من ثلاثة أشهر، انكمش رصيد الموجودات بالعملة الأجنبية من 12 مليار دولار إلى 11,43 مليار دولار، أي بانخفاض قيمته 670 مليون دولار. وهذه الموجودات، لا يملكها مصرف لبنان بالكامل. ففي خضمّ الشعبوية التي سادت في السنوات الماضية بين مدافعين عن المودعين ومدافعين عن المصارف، صُنّف مبلغ 7 مليارات دولار فقط هو للمودعين ولا نعلم إن كانت المدفوعات للمودعين تُحسم منه، أم تُحتسب من الودائع المجموعة لاحقاً. ومن أصل مبلغ الموجودات، هناك أموال عائدة للخزينة اللبنانية، وأموال عائدة للمؤسسات العامة وسائر مؤسسات القطاع العام... ثمة معيار لقياس قدرة الموجودات بالعملة الأجنبية لدى أيّ مصرف مركزي في العالم، وهي تقاس من أساس الحصّة الشهرية للاستيراد. فالعملة الأجنبية تُعدّ حاجة لتمويل استيراد البلد بكامله، لكنّ حساب هذا الأمر يتطلّب معرفة دقيقة لحجم الموجودات الحرّة لدى مصرف لبنان والقابلة للاستعمال. كان بيان الموجودات بالعملة الأجنبية أيام كان وسيم منصوري حاكماً بالإنابة، يصدر مُفصّلاً، أمّا الآن فالحسابات عادت إلى أيام رياض سلامة حين كانت تُخلط وتُمزج للتمويه والإخفاء والالتفاف والتذاكي.

محمد...

(هيثم الموسوي)

لبنان في الدفاع عن العدوان المستمرّ منذ 2024، خلق كلّ ذلك صدمةً نفطية شملت العالم كلّه، وضغطاً على ما يسمّى «ثقة المستهلك» في الإنفاق واستهلاك دولاراته... باختصار، فإن واحداً من الأسباب الأساسية لهذا الاختلال في التوازن النقدي، هو إحجام المستهلكين عن الإنفاق، وتوقّف دافعي الضرائب عن تسديد ما يتوجّب عليهم، ما أدّى إلى ضرر بالغ في الآلية التي يجمع من خلالها مصرف لبنان العملات الأجنبية. وهذه الآلية هي هشّة أصلاً بسبب قرار رفع سقف السحوبات العشوائي التي أعدّها نائبه سليم شاهين على المجلس. ربّما يكون الحاكم وثوابه وسائر المشاركين في المجلس أغفلوا عمداً أو قصداً أي نقاش يتعلّق بالسيناريوات الممكنة، إذ كانت هذه الدراسة تتضمّن سيناريوات من هذا النوع.

لكن ليست هذه هي المشكلة الوحيدة في هذا البيان. فهو لجأ إلى فترة دراسة خارجة عن الواقع، يدرس الفترة للمقارنة بين نتائج نيسان 2025 ونتائج نيسان 2026، وكأنه يقدّم معالجة إحصائية لأرقام التضخّم التي تقارن بين شهر ومثله في السنوات السابقة باعتبار أن الأسعار مرتبطة بمواسم سياحية وزراعية وروزنامات تصدير وبالتفعيل على موسم الصيف والمغتربين... غير أن الهدف من قراءة الموجودات يتعلّق بالقدرة على صمود سعر الصرف المُثبّت لأن تثبيته يفترض تثبيتاً للأسعار. عملياً التثبيت هو دعم القدرة الشرائية بما يؤدي إلى تثبيت الأسعار. لذا، فإن الموجودات تقاس في سوق مدولرة. لكن يبدو أن هذه الدراسة لم تأخذ في الاعتبار أن الظروف قد تتغيّر، وأن هوامش الأمان فيها عالية جداً من دون أي مُبرّر، لذا تبيّن أن الضغط على الموجودات أسهم فيه المصرف المركزي والحاكم شخصياً الذي عرض ملف الدراسة

موجوداته بالدولار تقلّصت 640 مليون دولار في فترة الحرب

مصرف لبنان يتلاعب بالأرقام والحقائق

لم يكن البيان الصادر عن مصرف لبنان أول من أمس سوى محاولة للالتفاف على الوقائع. فهو أجرى مقارنة بين موجوداته الأجنبية السائلة في نهاية نيسان 2025 مع نهاية نيسان 2026، موحياً بأن فترة الـ12 شهراً هي الفترة التي يجب أن تكون قيد المقارنة والقياس، لأن نتيجتها كانت إيجابية في زيادة الموجودات بقيمة 372 مليون دولار، متجاهلاً أن فترة الحرب هي محور القياس وقدرته على الاستمرار في الدفاع عن الليرة في سوق مدولرة بشكل شبه كامل. ففي الفترة الممتدة من 15 شباط 2026 إلى نهاية نيسان 2026، تقلّصت هذه الموجودات بقيمة 640 مليون دولار، ما يعني أن نزيف الموجودات متواصل طوال هذه

	15 شباط	28 شباط	15 آذار	31 آذار	15 نيسان	30 نيسان
رصيد الموجودات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان (مليار دولار)	12,07	11,87	11,66	11,53	11,67	11,43
التغير (مليون دولار)		–200	–210	–130	140	–240
التغير بين 15 شباط و30 نيسان (مليون دولار)						–640

المصدر: مصرف لبنان

◄ إعلانات رسمية

إعلان

بتاريخ 2026/4/28 قرر رئيس الغُرفة الابتدائية في بعلبك القاضي خليل غصن نشر محضر الفُقدان المُجرى في الاستدعاء المُقدم من جينان شكر الله المعلوف بوكالة الأستاذ نزيه محاسب والمُسجل برقم 2026/14 والذي يطلب بمُوجبه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع بالأسهم المملوكة من المُستدعية لكُل من العقارات رقم: 22 و813 و1238 من منطقة شليفا العقارية حيث تبين من إفادة الشهود أن سندات الملكية العائدة للعقارات المذكورة انفاً مفقودة لذلك تدعو هذه المحكمة كُل من ذي مصلحة أو لديه اعتراض أن يتقدم باعتراضه خطياً في قلم المحكمة خلال مُهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

وفاء الرفاعي

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب الياس جريس الحلو بصفته وكيل المُشتري عبد الناصر فواز المصري وكيل نظيره سليم المصري سند تمليك بدل ضائع باسم البائعة نظيره سليم المصري بالقسم 12 من العقار /1982/ منطقة راس بيروت العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلبت ناتالي سليم نحّال بصفتها أحد ورثة سليم جرجي نحّال سند تمليك بدل عن ضائع باسم المُورث سليم جرجي نحّال عن حصته بالعقار /3003/ منطقة المصيطبة العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت الغُرفة السابعة العقارية برئاسة القاضي ناتالي الهبر وعُضوية القاضيين الحاج وداغر.

رقم الأوراق: 52/ 2026.

الجهة المُستدعية: شركة الدنا وحبله للمقاولات والاستثمارات ش.م.م.

الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2026/4/27 والمُسجل تحت الرقم 52/2026.

والذي تطلب بمُوجبه:

اتخاذ القرار بشطب إشارة الدعويين موضوع هذا الطلب في الدعوى المُقدمة أمام المحكمة الابتدائية في بيروت برقم 89/143 والمُسجلة على صحيفة العقار /2467/ المزرعة برقم يومي /306/ تاريخ 1989/10/26 من المُدعي إبراهيم محي الدين الرفاعي بوجه المُدعى عليهم رياض أنور زلفته، نازك محمد العبد ومحمود محمد سعد موضوعها إلزام محمود سعد بتسجيل هذا العقار على اسم المُدعي وإبطال عقد البيع تاريخ 1988/11/24 بين المُدعى عليه لسوء النية والدعوى المُقدمة أمام الحاكم المُنفرد في بيروت برقم 93/143 والمُسجلة على صحيفة العقار /2467/ المزرعة برقم يومي /517/ تاريخ 1993/4/23 من المُدعي والمُدعى عليه إبراهيم محي الدين الرفاعي بوجه محمود محمد سعد ورياض أنور ذو الغني ونازك محمد العبد والمطلوب إدخالهم سامي أديب الصباغ ومصطفى عبد أديب الصباغ موضوعها إبطال البيع وذلك سنداً للمادة /512/ من قانون أصول المُحاكمات المدنية.

فعلى من لديه أي اعتراض أو مُلاحظات على ذلك التقدم بها إلى هذه المحكمة وذلك في مُهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.

رئيس القلم

رهجي مخايل

إعلان مُزايدة

من دائرة تنفيذ الرئيسة منوالا نعيم للمرة الثانية.

المُنفذ: جوزيف نبيل زينا وكيله المُحامي جهاد سعيد.

المُنفذ ضدهم: أنطون وريمان ونجا جرجس علام وجاكلين ومادلين وشيحا وانطون زعيتر العلم – مجهولي المقام تالي ويولا وفارجيني علام بصرما ومجدلين زعيتر العلم وكيلها المُحامي عبدو روادي.

رقم القضايا: 2013/133.

بالاستنابة 2021/24.

الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمُعاملة: 2019/172 بمُوجب حُكم إزالة الشُيوع الصادر عن الغُرفة الابتدائية بالشمال رقم 97 تاريخ 2018/12/20.

تاريخ التنفيذ: 2019/3/20.

تاريخ محضر الوصف: 2021/11/2.

تاريخ تسجيله: 2022/1/12.

تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار /1144/ بصرما قطعة أرض ضمنها بنائين مساحتها: /1645/م.م.

حُدوده العقارات: شمالاً /1143/ - /1145/.

جنوباً: /1143/ - /1147/.

شرقاً: /1143/ - /1145/ - /1147/.

غرباً: /1143/.

التخمين: /401625/$.

تنفيذ بيروت، ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمورة تنفيذ بيروت

رنا بدر

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة ديزي قاصوف.

المُنفذ: جان نمر بشارة بوكالة المُحامي رشيد يوسف فرح.

المُنفذ عليهم: ملكة بنت أبو شعر أرملة الخوري إبراهيم العقل ورفاقها.

بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2025/157.

يُنذر طالب التنفيذ الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع أساس 2024/4 قرار 2024/162 القاضي باعتبار العقار رقم /334/ جديتا غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني بين الشركاء.

المطروح للبيع: كامل العقار /334/ جديتا.

مساحته: /4120/م2 يقع في المحلة المعروفة بوادي أم موسى في خراج بلدة جديتا وتصل إليه عبر طريق عام داخلي ضمن بلدة جديتا ومنه عبر طريق وعر نسبياً متفرع عن الطريق العام المذكور العقارات المحيطة به والمُجاورة له بعضها ما زال غير مبني بعيد نسبياً عن مركز بلدية جديتا وهو كناية عن قطعة أرض كبيرة نسبياً شكلها غير نظامي ذات انحدار قوي نسبياً يحتوي على أشجار مُتنوعة من زيتون وتين توت ولوز وصنوبر وغيرها ويُوجد ضمن العقار المذكور بناء مُؤلف من طابقين سفلي وأرضي وسطح آخير السفلي يحتوي على مُستودعين وعلى شقة سكنية تتألف من مدخل وثلاث غُرف ومطبخ وحمام وشرفة وفسحة مكشوفة ودرج يؤدي إلى الطابق الأرضي الذي هو عبارة عن سقف واعمدة من الباطون المُسلح والسطح الآخير يحتوي على تصوينة على كامل مُحيطه بارتفاع /60/ سنتم تقريباً.

حُدود: بحده غرباً العقار رقم /332/ وشرقاً العقار /335/ وشمالاً طريق عام وجنوباً العقارين /333/ و/335/.

الحُقوق العينية على هذا العقار مُخالفة بناء بمُخالفة المُحافظة رقم 531/ب 2003/ بملف /9/، تخطيط بالمرسوم /6634/ تاريخ 2020/7/10 الصادر عن وزارة الأشغال العامة بملف /3/ جديتا استدعاء مُقدم لدى الغُرفة الابتدائية في زحلة برقم 2024/4 بملفه مُقدم من جان بشارة ضد ملكة بنت أبو شعر ورفاقها، طلب تنفيذ ومحضر وصف صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2025/157 بملفه من المُنفذ جان بشارة ضد المُنفذ عليها ملكة بنت أبو شعر ورفاقها.

قيمة التخمين وبدل الطرح: /163744/د.أ. (مئة وثلاثة وستون ألف وسبعماية وأربعة وأربعون دولار أميركي).

موعد المزايدة ومكانها: يوم الثلاثاء الواقع فيه 2026/5/19 أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة الساعة الحادية عشرة والربع ظهراً.

شُروط المُزايدة على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح إما في صندوق الخزينة أو بواسطة شك مصرفي بالـ (fresh) سواء أكان بالدولار الأميركي أم بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف في السوق الموازية بتاريخ الجلسة وعليه أتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمُعدل 5% من قيمة الشراء.

مأمور تنفيذ زحلة

وليد طراف

إعلان تبليغ

صادر عن دائرة تنفيذ البترون الرئيسة هند نخله

إلى أصحاب الحُقوق العينية: سليم جوزيف برزغل

ميرّفا حسين قوصان وجواد كامل رضى من الهري.

تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها بالذات أو بواسطة وكيلكم القانوني وخلال أوقات الدوام الرسمي لتبلغ إخبار من دائرة تنفيذ البترون للاطلاع على دفتر شُروط البيع في المعاملة التنفيذية رقم 145/ 2007 المقامة من ورثة المرحوم عمر الصفدي بوجهه المُنفذ عليهما نبيها نجيب رمضان ومحمد وليد عبد الساتر ادهمي وموضوعها تنفيذ شهادة قيد تأمين يومي رقم /280/ تاريخ 1997/3/13 وإبداء مُلاحظاتكم أو الطعن فيه وفقاً للاصول في مُهلة خمسة من تاريخ تبليغكم هذا الإخبار وبانقضاء المُهل تُصبحون مجهولي المقام ويجري إبلاغكم كافة الإجراءات بواسطة رئيس قلم هذه المحكمة.

رئيسة قلم محكمة البترون

وفاء ضاهر

تبليغ مجهول المقام

تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي فاطمة بزي المُدعى عليها نبيلدا نصار للحُضور إلى القلم لاستلام أوراق الدعوى 2025/3 المُقامة من لينا سلامة ورفيقيها والرامية إلى إعلان عدم استفادة المُدعى عليها من التمديد القانوني وإلزامها بإخلاء المأجور في الطابق الأرضي من العقار /928/ الأشرفية.

رئيس القلم بالتكليف

نادين مشموشي

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب يوسف حسن حمود بصفته الشخصية وبصفته الولي الجبري عن ابنته جوليا يوسف حمود سند تمليك بدل عن ضائع باسم جوليا يوسف حمود (رقبة)، يوسف حسن حمود (استثمار) بالقسم B12 من العقار رقم /4935/ منطقة المصيطبة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب رافت رضا رعد بصفته صاحب العلاقة سند تمليك بدل ضائع باسم رافت رضا رعد بالقسم 49 من العقار /3191/ منطقة رأس بيروت العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب عبد الرؤوف محمد رمزي عيسى بوكالته عن محمد رمزي عيسى سند بدل ضائع للعقار /30/ كفرحيو.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

إعلان

أمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب محمد حسن سليمان بوكالته عن وفاء حسن سليمان بوكالتها عن محمد أحمد محمود سند بدل ضائع للعقار /5029/ مقسم 23 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

إعلان

أمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب عمار محمود زين الدين بوكالته عن هيثم محمد مريم والأخير بوكالته عن عبدالناصر أحمد ديب سند بدل ضائع للعقار /445/ طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت القاضي طانيوس الحايك.

يُبلغ إلى المُنفذ عليه: حيدر ملحم حيدر أحمد المجهول المقام عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م.

تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم: 2022/653 إنذاراً تنفيذياً مُوجهها إليكم من طالب التنفيذ: محمد سميح حسين محمد غدار وناتجاً عن طلب تنفيذ القرار الصادر عن محكة الاستئناف المدنية في بيروت الغرفة الحادية عشرة، الناظرة في قضايا الإيجارات بتاريخ 2016/1/28 برقم 2016/125 أساس 2014/21 الذي قضى بتصديق الحُكم المُستأنف الصادر عن القاضي المُنفرد المدني في بيروت الناظرة في دعاوى الإيجارات بتاريخ 2013/10/31 علماً بأن الحُكم المُستأنف قضى بتصحيح الخُصومة وباعتبارها مُنعقدة بين المُدعي السيد محمد سميح حسين عطية غدار، وبين المُدعى عليه السيد حيدر حيدر أحمد، وبإلزام المُدعى عليه بإخلاء كُل الأقسام المشغولة منه في العقار /2215/ المصيطبة فوراً وبرد الأسباب والمطالب الزائدة أو المُخالفة وبتضمين المُدعى عليه الرسوم والنفقات كافة.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، وبعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمورة تنفيذ بيروت

رنا بدر

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة ديزي قاصوف.

المُنفذ: جان نمر بشارة بوكالة المُحامي رشيد يوسف فرح.

المُنفذ عليهم: ملكة بنت أبو شعر أرملة الخوري إبراهيم العقل ورفاقها.

بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2025/157.

يُنذر طالب التنفيذ الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع أساس 2024/4 قرار 2024/162 القاضي باعتبار العقار رقم /334/ جديتا غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني بين الشركاء.

المطروح للبيع: كامل العقار /334/ جديتا.

مساحته: /4120/م2 يقع في المحلة المعروفة بوادي أم موسى في خراج بلدة جديتا وتصل إليه عبر طريق عام داخلي ضمن بلدة جديتا ومنه عبر طريق وعر نسبياً متفرع عن الطريق العام المذكور العقارات المحيطة به والمُجاورة له بعضها ما زال غير مبني بعيد نسبياً عن مركز بلدية جديتا وهو كناية عن قطعة أرض كبيرة نسبياً شكلها غير نظامي ذات انحدار قوي نسبياً يحتوي على أشجار مُتنوعة من زيتون وتين توت ولوز وصنوبر وغيرها ويُوجد ضمن العقار المذكور بناء مُؤلف من طابقين سفلي وأرضي وسطح آخير السفلي يحتوي على مُستودعين وعلى شقة سكنية تتألف من مدخل وثلاث غُرف ومطبخ وحمام وشرفة وفسحة مكشوفة ودرج يؤدي إلى الطابق الأرضي الذي هو عبارة عن سقف واعمدة من الباطون المُسلح والسطح الآخير يحتوي على تصوينة على كامل مُحيطه بارتفاع /60/ سنتم تقريباً.

حُدود: بحده غرباً العقار رقم /332/ وشرقاً العقار /335/ وشمالاً طريق عام وجنوباً العقارين /333/ و/335/.

الحُقوق العينية على هذا العقار مُخالفة بناء بمُخالفة المُحافظة رقم 531/ب 2003/ بملف /9/، تخطيط بالمرسوم /6634/ تاريخ 2020/7/10 الصادر عن وزارة الأشغال العامة بملف /3/ جديتا استدعاء مُقدم لدى الغُرفة الابتدائية في زحلة برقم 2024/4 بملفه مُقدم من جان بشارة ضد ملكة بنت أبو شعر ورفاقها، طلب تنفيذ ومحضر وصف صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2025/157 بملفه من المُنفذ جان بشارة ضد المُنفذ عليها

الحرب الكونية ضد المقاومة

ترويج أميركي لاتفاق قريب
طهران تبحث مقترح واشنطن: تحفّظ أولي

طهران ـ **محمد خواجوني**

مرّ شهرٌ على بدء وقف إطلاق النار المؤقّت بين إيران والولايات المتحدة عقب الحرب التي استمرّت 40 يوماً، لكن الجانبَين لم يتمكّنا حتى الآن من التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب بشكل كامل. ولا يزال الوضع الميداني في حال استنزاف، الأمر الذي يُبقيه قابلاً للانزلاق في أيّ لحظة إلى مواجهة عسكرية واسعة. مع ذلك، يستمرّ مسار تبادل الرسائل بين طهران وواشنطن عبر الوساطة الباكستانية. وفي حين تحدّث مسؤولون في الإدارة الأميركية ووسائل إعلام قريبة منها عن «اقتراب» الطرفَين من اتفاق محتمل، تعامل المسؤولون الإيرانيون مع هذه الأجواء بحذر وتحفّظ في تصريحاتهم.

> **طهران تعتبر أن العرض الأميركي الأخير يتضمّن بعض البنود غير المقبولة**

وقال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في أحدث تصريحاته، إن هناك «محادثات جيدة جداً تجري مع طهران، معتبراً أن التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب «محتمل جداً»، بل وأشار إلى أن الاتفاق قد يتحقّق قبل زيارته المرتقبة إلى الصين، الأسبوع المقبل. وكان أفاد موقع «أكسيوس»، أول من أمس، بأن «واشنطن وطهران تقتربان من التوصّل إلى اتفاق محدود ومؤقت، سيُنفَّذ على 3 مراحل هي: إنهاء الحرب، وحلّ أزمة هرمز، وفتح نافذة مدّتها 30 يوماً للتفاوض»، مضيفة أن الطرفَين «خفّضا طموح التوصّل إلى تسوية شاملة للبرنامج النووي ومصير اليورانيوم العالي التخصيب. والخلاف بينهما يشمل أيضاً المدة التي ستعلّق فيها إيران العمل ببرنامجها النووي».

وكانت إيران شدّدت، في مقترحاتها الأخيرة التي أرسلتها إلى الأميركيين ورفضها ترامب، على ضرورة الفصل بين «مفاوضات إنهاء الحرب» و«المفاوضات النووية»، بحيث يتمّ أولاً التوصل إلى اتفاق بشأن الإنهاء الدائم للحرب، ومعالجة ملفّات من مثل وضع مضيق هرمز والحصار البحري، ثمّ الانتقال بعد ذلك إلى التفاوض حول البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات الأميركية. وفي المقابل، تؤكد الولايات المتحدة، في مواقفها المعلنة مراراً، أن اتفاق إنهاء الحرب يجب أن يتضمّن أيضاً تفاهماً على الملف النووي.

ويتزامن مسار تبادل الرسائل مع استمرار إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران، وتواصل الحصار البحري من جانب الولايات المتحدة، وذلك ضمن إجراءات الضغط الميداني التي يستخدمها الطرفان بعضهما ضدّ بعض. ويأتي هذا في وقت أوقفت فيه الولايات المتحدة، أول من أمس، عملياتها لفتح مضيق هرمز - التي سمّتها «مشروع الحرية» -، بعد يومين فقط من إطلاقها إياها، متذرّعة بالدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق مع إيران.

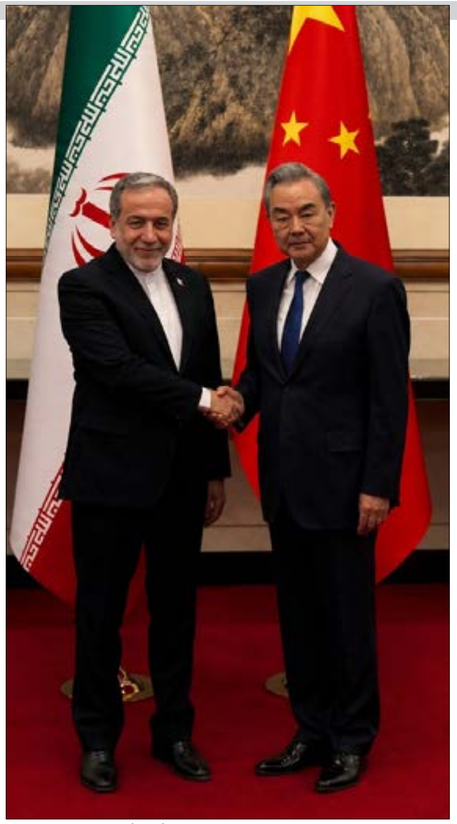

عراقجي مع نظيره الصيني، وانغ يي، خلال زيارته إلى بكين (أ ف ب)

وبحسب مصادر القول إن «واشنطن وطهران تقتربان من التوصّل إلى اتفاق محدود ومؤقت، سيُنفَّذ على 3 مراحل هي: إنهاء الحرب، وحلّ أزمة هرمز، وفتح نافذة مدّتها 30 يوماً للتفاوض»، مضيفة أن الطرفَين «خفّضا طموح التوصّل إلى تسوية شاملة للبرنامج النووي ومصير اليورانيوم العالي التخصيب. والخلاف بينهما يشمل أيضاً المدة التي ستعلّق فيها إيران العمل ببرنامجها النووي».

وكانت إيران شدّدت، في مقترحاتها الأخيرة التي أرسلتها إلى الأميركيين ورفضها ترامب، على ضرورة الفصل بين «مفاوضات إنهاء الحرب» و«المفاوضات النووية»، بحيث يتمّ أولاً التوصل إلى اتفاق بشأن الإنهاء الدائم للحرب، ومعالجة ملفّات من مثل وضع مضيق هرمز والحصار البحري، ثمّ الانتقال بعد ذلك إلى التفاوض حول البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات الأميركية. وفي المقابل، تؤكد الولايات المتحدة، في مواقفها المعلنة مراراً، أن اتفاق إنهاء الحرب يجب أن يتضمّن أيضاً تفاهماً على الملف النووي.

ويتزامن مسار تبادل الرسائل مع استمرار إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران، وتواصل الحصار البحري من جانب الولايات المتحدة، وذلك ضمن إجراءات الضغط الميداني التي يستخدمها الطرفان بعضهما ضدّ بعض. ويأتي هذا في وقت أوقفت فيه الولايات المتحدة، أول من أمس، عملياتها لفتح مضيق هرمز - التي سمّتها «مشروع الحرية» -، بعد يومين فقط من إطلاقها إياها، متذرّعة بالدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق مع إيران.

إلّا أن الواقع يقول إنه رغم الدعاية الأميركية بشأن توفير غطاء جوي للسفن التجارية لعبور مضيق هرمز عبر «مشروع الحرية» الذي وُصف بأنه «ولد ميتاً»، فإن هذا المخطط لم يكن له تأثير فعلي على الوضع في المضيق. لا بل أدّى، نتيجة ردّ القوات المسلّحة الإيرانية، ولا سيما في اليوم الأول من تنفيذه، وإطلاقها طلقات تحذيرية في اتجاه مدمّرة أميركية، بالتزامن مع هجمات متعدّدة على الإمارات، إلى رفع مستوى التوتر في الممرّ البحري الحيوي. كما أن استمرار «مشروع الحرية» كان من شأنه أن يكشف بشكل أكبر مدى محدودية فعالية الجيش الأميركي وعدم قدرته على فرض معادلات جديدة في المنطقة.

وفي السياق نفسه، ذكرت شبكة «إن بي سي»، نقلاً عن مسؤولَين أميركيَّين، أن ترامب أوقف «مشروع الحرية» بعد أن قامت السعودية، وهي أحد أبرز حلفاء واشنطن في الخليج، بتعليق وصول الجيش الأميركي إلى قواعدها وأجوائها اللازمة لتنفيذ هذه العملية. ويبدو أن عدم تعاون السعودية مع الولايات المتحدة في هذا المجال لم يكن منفصلاً عن الاتصالات الدبلوماسية الأخيرة بين طهران والرياض، التي جرت بتيسير من بكين. إذ أجرى وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، من بكين التي زارها، اتصالاً هاتفياً مع نظيره السعودي، فيصل بن فرحان. وبالنظر إلى الدور السابق الذي أدّته الصين في خفض التوتر بين إيران والسعودية، يبدو أن ذلك الاتصال الهاتفي، الذي أكدت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية أن الطرفين شدّدا فيه على استمرار مسار الدبلوماسية وتعاون دول المنطقة لمنع حدوث التوتر أو تصعيده، جاء في إطار الدعم والتحركات الصينية لجَسر الهوة بين الجانبين.

يُشار أيضاً إلى أنه خلال المؤتمر الصحافي المشترك لوزيري الخارجية الإيراني والصيني، أعلن الوزير الصيني، وانغ يي، عن «مقترح من أربعة بنود قدّمه الرئيس الصيني لإنهاء الحرب والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وعليه، كان لدى إيران حافز قوي للتأكد من فشل عملية إدارة ترامب، وإرسال إشارة إلى الأخير بأنه لا توجد وسيلة لإعادة فتح المضيق، باستثناء إنهاء الحرب إلى الأبد، وذلك من خلال ربط أيّ حراك أميركي في «هرمز» بعودة القتال. وتُرجمت هذه الرسالة سريعاً باستئناف طهران هجماتها الصاروخية ضدّ الإمارات، وضرب السفن بالطائرات المسيّرة، جنباً إلى جنب التضييق على السفن التجارية الأميركية التي كان الجيش الأميركي يقودها للخروج من المنطقة.

> **تعمّدت طهران إرسال إشارة بأنه لا توجد وسيلة لإعادة فتح المضيق، باستثناء إنهاء الحرب إلى الأبد**

وبحسب الشبكة نفسها، ولسوء حظّ ترامب، من الأسهل على الإيرانيين إبقاء نقطة الاختناق مُغلقة، مقارنةً بقدرة الولايات المتحدة على إجبارهم على فتحها. ومردّ ذلك، بشكل رئيس، إلى أن الشركات تميل إلى تجنّب المخاطرة، وأنها حسّاسة لبيئة التهديد. بمعنى آخر، لن تخاطر معظم شركات الشحن بسمعتها وبضائعها الباهظة الثمن وحياة طواقمها، ما دامت هناك فرضية «جيدة» للإصابة بصاروخ أو للتعرّض للإيقاف من قِبل «الحرس الثوري الإسلامي»؛ وهو ما يفسّر عدم ارتفاع نسبة الرحلات الأسبوعية عبر المضيق خلال فترة إعلان ترامب «القصيرة» عن «مشروع الحرية». أمّا السبب الآخر الذي أدّى إلى إفشال المبادرة الأميركية، بحسب الشبكة نفسها، فهو أن الافتراضات التي استندت إليها، منذ البداية، بدت «معيبة»؛ إذ كان ترامب يأمل في أن تؤدي إعادة «هرمز» إلى «وضعه الطبيعي» إلى تغيير ميزان القوى في أعالي البحار، وبالتالي زيادة احتمال توقيع الإيرانيين على اتفاق بشروط الولايات المتحدة. على أن ما حدث هو العكس تماماً؛ فما اعتبرته واشنطن إجراءً «إنسانياً» نُظر إليه في طهران على أنه تصعيد، ما دفعها إلى الردّ، في وقت لم يكن فيه استمرار الضربات الإيرانية، بضعة أيام، ليؤدّي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى أعلى فحسب، بل أيضاً إلى تقويض أيّ محادثات غير مباشرة خلف الكواليس بين الأميركيين والإيرانيين.

من جهتها، أدركت السعودية وغيرها من دول الخليج أن خيار ترامب بات يمثّل «وصفة» لعودة الحرب، وبالتالي تهديد مصالحها، من دون تحقيق أيّ خرق في ما يتعلق بالحدّ من نفوذ إيران في المضيق. ومن هنا، يمكن فهم حديث وسائل إعلام عدّة عن أن ترامب تراجع عن تهديداته على خلفية تمنّع المملكة عن السماح للأميركيين باستخدام أراضيها ومجالها الجوي في إطار «مشروع الحرية»، وأن المكالمة بين ترامب وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، فشلت في حلّ القضية، ما أدّى إلى إلغاء العملية. وكان ترامب اكتفى بالإعلان، لدى إيقاف المشروع، أن «الدول الأخرى تعتقد أن تعليق العملية البحرية من شأنه أن يعزّز العملية الدبلوماسية بشكل أكبر».

مسافات مختلفة، الأمر الذي يخلق ما يشبه «مظلّة نارية» دائمة فوق الخليج ومضيق هرمز. ووفق هذه الاستراتيجية، فإن الهدف ليس بالضرورة إغراق السفن الأميركية، بل تقييد حركتها وحرمانها من حرية المناورة الكاملة.

وفي الانتقال إلى الورقة الثالثة، أي الألغام البحرية، فهي واحدة من أكثر أدوات الردع فعالية وأقلها كلفة؛ فمجرّد "احتمال" وجود ألغام في الممرّات البحرية الحسّاسة يفرض على أيّ قوة بحرية تنفيذ عمليات مسح وتطهير معقدة وبطيئة ومكلفة، لا تبدو متوافرة إلى الآن. وفي المقابل، من شأن هذا الواقع أن يمنح إيران قدرة على التأثير تتجاوز البعد العسكري المباشر، وذلك عبر رسم خطوط ملاحة آمنة، تماماً مثلما تفعل اليوم عبر مياهها الإقليمية.

وإلى جانب ما تقدّم، تعتمد إيران، لإدارة هذه المعركة البحرية، على عنصر "الغموض العملياتي" بوصفه أداة ردع بحدّ ذاته. ففي الحرب غير المتكافئة أو غير المتناظرة، يصبح عدم اليقين سلاحاً فعالاً عبر اعتماد الانتشار الواسع والمرونة التكتيكية وإخفاء مواقع التموضع، بما يجعل من الصعب على الطرف المقابل توقّع نشرات القوات الإيرانية، على امتداد الساحل الجنوبي، منظومات صاروخية متنوعة قادرة على استهداف القطع البحرية في ضمن ساحة عمليات واحدة؛ فالعسكر في إيران لا ينظر إلى المياه الدولية بوصفها جبهة منفصلة، بل يعتبرها امتداداً جغرافياً لسواحل إيران وجزرها وقواعدها الصاروخية. ولهذا الاعتبار، تشرف القوات البحرية الإيرانية، على امتداد الساحل الجنوبي، منظومات صاروخية متنوعة قادرة على استهداف القطع البحرية في

> **طهران تعتبر أن العرض الأميركي الأخير يتضمّن بعض البنود غير المقبولة**

المسلّحة القادرة على التحرّك بسرعة كبيرة وتنفيذ هجمات متزامنة من اتجاهات متعدّدة. وتكمن فعالية ذلك التكتيك في أنه يرهق أنظمة الدفاع المتطوّرة الموجودة على متن السفن الأميركية، نظراً إلى أن كثافة الأهداف وسرعة الحركة قد تؤديان إلى تشبّع الأنظمة الدفاعية، وإضعاف قدرتها على الاستجابة الدقيقة. وهكذا، تتحوّل "سياسة الأسراب" إلى أداة لتعطيل التفوّق النوعي الأميركي، ما يجبر البحرية الأميركية على التمركز على بعد مئات الكيلومترات عن المضيق.

أمّا الورقة الثانية، فتتمثّل في الدمج الكامل بين الساحل والبحر الملاحة وفرض السيطرة البحرية الكاملة تحت شعارَي "الحرية" و"الإنسانية"، أكدت من جديد أن المعركة في الخليج و"هرمز" تخضع لمنطق "الحرب البحرية غير المتناظرة"، والتي تسعى إيران عبرها إلى تغيير قواعد الاشتباك، بدل الدخول في مواجهة تقليدية مكلفة، وقد تكون خاسرة من حيث موازين القوة النارية والتفوّق العددي والتقني.

وإذ يقوم الرهان الإيراني، هنا، على تحويل نقاط القوة الأميركية إلى عناصر استنزاف، فقد تبنّت طهران استراتيجية بحرية تعتمد على المرونة والتشتيت وتعدّد مصادر التهديد ورفع كلفة أيّ تدخل عسكري مباشر. وضمن هذا الإطار، أصبحت طهران تمتلك أوراقاً رابحة لإدارة المواجهة البحرية. ولعلّ أولى هذه الأوراق، هي تكتيك "الهجوم المكثّف" عبر الزوارق السريعة والخفيفة. فبدل الاعتماد على القطع البحرية الثقيلة التقليدية، والتي دُمّر العديد منها بداية الحرب، طوّرت إيران شبكة واسعة من الزوارق

كيف أحبطت إيران «مشروع الحرية»؟

حسن حيدر

لم تعُد المواجهة البحرية بين إيران والولايات المتحدة تُقرأ وفق القواعد التقليدية للحروب البحرية الكلاسيكية، القائمة على التفوّق العددي لحاملات الطائرات، أو السيطرة الجوية المطلقة، أو الحسم السريع عبر الضربات المباشرة. فالأحداث الأخيرة في المضيق، وما رافقها من تعثّر في الخطط الأميركية الهادفة إلى تأمين حرية

نفث السفارة الإيرانية في سيول ضلوع طهران في تفجير استهدف السفينة الكورية الجنوبية «مارو» في مضيق هرمز (وكالة مهر)

عن مشروع وُلد ميتاً
ترامب يواصل حربه... بالارتجال

ريم هاني

هذه المرّة، لم تَدُم «مقامرة» دونالد ترامب الجديدة التي أطلق عليها تسمية «مشروع الحرية» طويلاً، قبل أن يتّضح في غضون أقلّ من 48 ساعة أنها خطوة «ناقصة» جديدة، ما دفع بترامب إلى إعلان تعليقها الإثنين، في تراجع مُحرج بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، ولا سيما وزير الدفاع بيت هيغسيث، الذي كان قد أمضى معظم مؤتمره الصحافي الصباحي في «البنتاغون» وهو يشرح مدى «أهمية» المشروع الجديد. ولا يبدو قرار ساكن البيت البيضاوي مستغرباً إلى حدّ كبير، ولا سيما أن مشروعه، الذي يشكّل، في جوهره، محاولة لتعزيز ثقة صناعة الشحن في البيئة الأمنية، من دون الحاجة إلى إصدار أمر للبحرية بتطهير المنطقة بـ«القوة»، قوبل، منذ اللحظة الأولى، بتشكيك واسع في أوساط الخبراء العسكريين والشركات البحرية، فيما أدركت إيران، باكراً، «قواعد اللعبة»، مرسّخة قدراتها لإثبات أن المضيق لن يكون آمناً لأحد قبل إنهاء الحرب.

وبحسب شبكة «إم إس إن بي سي» الإخبارية الأميركية، عرف الإيرانيون، منذ اللحظة الأولى، أنه في حال تمكّنت الولايات المتحدة من ضمان قدرة الناقلات والسفن الأخرى على مواصلة رحلاتها من دون تدخّل من جانب إيران، فقد تُسقِط واشنطن أقوى ورقة تمتلكها طهران، وتشكّل عائقاً كبيراً أمام قدرة الأخيرة على الاحتفاظ بنفوذها في وجه الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط. وعليه، كان لدى إيران حافز قوي للتأكد من فشل عملية إدارة ترامب، وإرسال إشارة إلى الأخير بأنه لا توجد وسيلة لإعادة فتح المضيق، باستثناء إنهاء الحرب إلى الأبد، وذلك من خلال ربط أيّ حراك أميركي في «هرمز» بعودة القتال. وتُرجمت هذه الرسالة سريعاً باستئناف طهران هجماتها الصاروخية ضدّ الإمارات، وضرب السفن بالطائرات المسيّرة، جنباً إلى جنب التضييق على السفن التجارية الأميركية التي كان الجيش الأميركي يقودها للخروج من المنطقة.

أدركت دول الخليج أن خيار ترامب يمثّل «وصفة» لعودة الحرب (هن الويب)

وبحسب الشبكة نفسها، ولسوء حظّ ترامب، من الأسهل على الإيرانيين إبقاء نقطة الاختناق مُغلقة، مقارنةً بقدرة الولايات المتحدة على إجبارهم على فتحها. ومردّ ذلك، بشكل رئيس، إلى أن الشركات تميل إلى تجنّب المخاطرة، وأنها حسّاسة لبيئة التهديد. بمعنى آخر، لن تخاطر معظم شركات الشحن بسمعتها وبضائعها الباهظة الثمن وحياة طواقمها، ما دامت هناك فرضية «جيدة» للإصابة بصاروخ أو للتعرّض للإيقاف من قِبل «الحرس الثوري الإسلامي»؛ وهو ما يفسّر عدم ارتفاع نسبة الرحلات الأسبوعية عبر المضيق خلال فترة إعلان ترامب «القصيرة» عن «مشروع الحرية». أمّا السبب الآخر الذي أدّى إلى إفشال المبادرة الأميركية، بحسب الشبكة نفسها، فهو أن الافتراضات التي استندت إليها، منذ البداية، بدت «معيبة»؛ إذ كان ترامب يأمل في أن تؤدي إعادة «هرمز» إلى «وضعه الطبيعي» إلى تغيير ميزان القوى في أعالي البحار، وبالتالي زيادة احتمال توقيع الإيرانيين على اتفاق بشروط الولايات المتحدة. على أن ما حدث هو العكس تماماً؛ فما اعتبرته واشنطن إجراءً «إنسانياً» نُظر إليه في طهران على أنه تصعيد، ما دفعها إلى الردّ، في وقت لم يكن فيه استمرار الضربات الإيرانية، بضعة أيام، ليؤدّي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى أعلى فحسب، بل أيضاً إلى تقويض أيّ محادثات غير مباشرة خلف الكواليس بين الأميركيين والإيرانيين.

من جهتها، أدركت السعودية وغيرها من دول الخليج أن خيار ترامب بات يمثّل «وصفة» لعودة الحرب، وبالتالي تهديد مصالحها، من دون تحقيق أيّ خرق في ما يتعلق بالحدّ من نفوذ إيران في المضيق. ومن هنا، يمكن فهم حديث وسائل إعلام عدّة عن أن ترامب تراجع عن تهديداته على خلفية تمنّع المملكة عن السماح للأميركيين باستخدام أراضيها ومجالها الجوي في إطار «مشروع الحرية»، وأن المكالمة بين ترامب وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، فشلت في حلّ القضية، ما أدّى إلى إلغاء العملية. وكان ترامب اكتفى بالإعلان، لدى إيقاف المشروع، أن «الدول الأخرى تعتقد أن تعليق العملية البحرية من شأنه أن يعزّز العملية الدبلوماسية بشكل أكبر».

على أنه وبعيداً عن خطر استئناف الحرب، كان التشكيك في إمكانية نجاح مشروع ترامب واضحاً منذ الساعات الأولى التي تلت الإعلان عنه، إذ نقلت شبكة «سي أن بي سي» عن جينيفر كافاناغ، مديرة التحليل العسكري في «مؤسسة أولويات الدفاع»، قولها إن العملية «ليست حلاً على الإطلاق»، وإنها «لا تعالج المشكلة الأساسية هنا، التي هي أن عدم اليقين بشأن سلامة العبور يعني أن قباطنة السفن وشركات الشحن مترددون في المخاطرة». وفي الاتجاه نفسه، استبعد جاك كينيدي، رئيس «قسم المخاطر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في «S&P Global Market Intelligence»، في حديث إلى الشبكة نفسها، «أن يكون مشروع الحرية حلاً حاسماً تماماً لانعدام الأمن البحري في الخليج»، بل رجّح أن يكون «تجربة ردع محدودة وعالية المخاطر».

بالتوازي، نشر «مجلس العلاقات الخارجية» تقريراً جاء فيه أن محاولة فتح مضيق هرمز بالقوة يمكن أن تعيد إشعال الصراع الأوسع، وتعرّض السفن الحربية الأميركية لهجمات إيرانية في ممرّ مائي ضيّق مع القليل من الوقت للردّ، مشيراً إلى أن هذا من شأنه أن يجعل «مشروع الحرية»، مع ما يقترن به من تعهّدات غامضة بالمساعدة العسكرية إنما من دون الإعلان عن عمليات فعلية، «مجرّد إجراء مرتجل آخر في صراع يتارجح من خطوة إلى أخرى»، مضيفاً أنه ما دامت إيران قادرة على مهاجمة السفن التجارية، فلن «يخاطر سوى عدد قليل من خطوط الشحن بمواجهة التحدّي». وبحسب المصدر نفسه، عندما شنّت الولايات المتحدة وإسرائيل حربهما ضدّ إيران في 28 شباط، بدا ترامب واثقاً من أن اغتيال آية الله علي خامنئي سوف يؤدّي إلى الإطاحة بالنظام، حتى إنه طالب طهران «بالاستسلام غير المشروط»، وأعرب عن ثقته في أن الحرب سوف تنتهي خلال «أربعة إلى خمسة أسابيع». على أنه وبعد مرور أكثر من شهرين، يُعدّ «جهده الأخير» مثالاً آخر على أن الحرب لم تُسر كما كان يأمل؛ إذ لم تتمّ الإطاحة بالنظام الإيراني، فيما أدّى اغتيال خامنئي إلى ظهور مجموعة «من جنرالات الحرس الثوري الإسلامي المتشدّدين الذين ليست لديهم مصلحة في تحقيق مطالب الولايات المتحدة بالتخلّي عن البرنامج النووي الإيراني»، أو البرنامج الصاروخي، أو دعم الحلفاء الإقليميين.

كذلك، وفيما يبدو أن ترامب يرى أن الحصار هو «الرصاصة السحرية» التي سوف تجبر إيران في النهاية على الركوع، فإن ثقة ساكن البيت الأبيض في قوة هذا الإجراء تستند إلى توقّعات «متفائلة بشكل مفرط» بأن قدرة إيران على تخزين النفط الذي لا تستطيع تصديره، سوف تنفد قريباً، وأنها إذا حاولت إغلاق الآبار، فإنها سوف تلحق ضرراً دائماً بالبنية التحتية لإنتاجها. على أن معظم خبراء الطاقة يشكّكون في هذه الادّعاءات؛ إذ كتب روبن ميلز، خبير صناعة النفط، مثلاً، لـ«مركز سياسة الطاقة العالمية» في جامعة كولومبيا، أن «الحصار الأميركي لصادرات النفط الإيرانية لن يسبّب أضراراً كارثية، أو حتى خطيرة للغاية، لصناعة النفط الإيرانية عند المنبع»، مشيراً إلى أنه «إذا تمّ تخفيف الحصار، فمن المحتمل أن تتمكّن إيران من استئناف الإنتاج على الفور بنسبة 70% تقريباً، واستعادة معظم طاقتها قبل الحرب في غضون بضعة أشهر».

انتقل الى رحمة الله تعالى المرحوم

شوقي علي جعفر

زوجته : سلطانة علي سقسوق
والده : المرحوم علي حبيب جعفر
والدته : نديمة الزين
أولاده : كريم وطارق
بناته : جنان زوجة سيمون غواندیل ورشا زوجة سكوت باكس ونور
أشقاؤه : حبيب زوجته أمل عباس والمرحوم نشأت زوجته المرحومة سلوى جعفر والمرحوم عدلي زوجته مريم شور والمرحوم رمزي زوجته جوليت سماحه
شقيقاته : لبنى زوجة محمود عقيل ونهاد زوجة المرحوم محي الدين العجان ودينا زوجة جعفر جعفر
والد زوجته : المرحوم علي سقسوق
والدتها : الحاجة مريم حلال

أشقاؤها: فيصل زوجته رجاء رضا والمهندس أحمد زوجته سامية سقسوق وفؤاد زوجته نسب بدوي والمهندس أكرم زوجته ريم الخازم والمهندس نبيل زوجته تانيا جوهر والمرحوم ناصر
شقيقات زوجته : لبنى زوجة سعد الله خليل والمهندسة عبير زوجة المهندس أحمد خجا وهيفا

تقبل التعازي يوم السبت ٩ ايار ٢٠٢٦ للرجال والنساء في منزل الفقيد الكائن في الرملة البيضاء بناية البفرلي هيلز، الطابق الرابع وتقبل التعازي يوم الأحد الواقع في ١٠ أيار ٢٠٢٦ للرجال والنساء من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساء في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء - قرب مركز أمن الدولة.

للفقيد الرحمة ولكم أجر والثواب

الاسفون آل جعفر، سقسوق وعموم أهالي بلدتي جويا وحنويه

الحرب الكونية ضد المقاومة

بوادر تنازلات أميركية: إسرائيل تتلمّس كسر «خطوطها الحمراء»

يحيى دبوق

في خضمّ الضجيج الإعلامي حول اتفاق وشيك بين واشنطن وطهران، برز تناقض واضح في الرواية الإسرائيلية الرسمية ذات الصلة، يعكس إشكاليةَ موقع تل أبيب السياسي والأمني حيال كلّ ما يجري على خطّ المفاوضات. إذ فيما سارع مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى التأكيد أن إسرائيل كانت على اطلاع مسبق على التطورات، وأن نتنياهو يتحدث يومياً مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ولم يُفاجأ، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر إسرائيلي رفيع اعترافاً مغايراً تماماً، مفاده أن تل أبيب لم تكن تعلم أن ترامب بات قريباً من اتفاق مع طهران، وأن المؤسسة الأمنية كانت تستعد لتصعيد عسكري.

وفي الوقت الذي كانت فيه تُعقد جلسات مكثفة لـ«المجلس الوزاري المصغّر»، وتفعَّل منظومات الدفاع المدني تحسّباً لتجدّد القتال، كان الخيار الدبلوماسي يتقدّم في غرف مغلقة في الولايات المتحدة، من دون أن تكون إسرائيل طرفاً فاعلاً في ذلك. ومن هنا، بدا خطاب «كنّا نعلم» أقرب إلى محاولة لترميم فجوة استخباراتية ودبلوماسية، بين الادّعاء الإسرائيلي بالمشاركة الفعلية في صياغة الترتيبات الدبلوماسية وبين الواقع.

والواقع أنه عندما تتفاوض واشنطن مباشرةً مع طهران، تتحوّل تل أبيب تلقائياً إلى طرف ثالث؛ وهو تحوّل يحمل تبعات سياسية وأمنية واضحة على إسرائيل التي لا تملك حقّ الاعتراض على أيّ تفاهم أميركي - إيراني، مهما بلغ وضوح خطوطها الحمراء المعلنة حياله. ورغم أنه يُنظر إسرائيلياً إلى أيّ تنازل أميركي لإيران باعتباره تخلّياً عن المصالح الإسرائيلية، حتى لو لم يكن موجهاً ضدّ تل أبيب مباشرة، فإن التحالف العضوي مع الولايات المتحدة سيظلّ يمثّل أحد أبرز أعمدة العقيدة الأمنية الإسرائيلية. ذلك أن تل أبيب لا تملك بديلاً استراتيجياً من المظلّة الأميركية، لا عبر قدراتها الذاتية ولا عبر التحالف مع قوة دولية أخرى، ما يجعلها مضطرّة، عملياً، إلى التكيّف مع أيّ اتفاق قد يبرمه ترامب، مهما كان سيئاً بالنسبة إلى المصالح الإسرائيلية البعيدة المدى.

ووفق المعطيات المتوافرة حتى ساعة إعداد هذا التقرير، فإن الطرح الأميركي لا يزال ينتظر الردّ الإيراني، مع ترجيحات بأن يكون الردّ رفضاً أو قبولاً مشروطاً بتحفظات. لكن مجرّد الإعلان عن المقترح باعتباره «اتفاقاً»، لا مجرّد عرض أميركي لبدء العملية التفاوضية على أساسه، يوضح بدقة أكبر موقع إسرائيل: هي لم تُستشر في صياغة العرض، ولا تملك آلية مباشرة للتأثير في القرار الإيراني، ما يضعها عملياً في موقع المتفرّج الذي يُطلب منه لاحقاً تأييد ما جرى حسمه من دونها. ويؤكد ذلك ما أوردته شبكة «سي إن إن» الأميركية حول محادثات أجراها نتنياهو مع مسؤولين أميركيين. إذ إن هذه المحادثات خُصّصت، بحسب الشبكة، لـ«فهم التطورات» لا للمشاركة في تقريرها.

وبصرف النظر عمّا إذا كان الطرح الحالي مجرد مقترح أو مسودة تفاهم مبدئي أو أي صيغة أخرى، فإن إدراج بند «وقف التصعيد في كلّ الجبهات» يشكّل تقييداً للخيارات العسكرية الإسرائيلية، كونه يكرّس عملياً الربط بين أيّ تفاهم مع إيران وبين وضع حلفائها الإقليميين، ويحوّله إلى مسار تفاوضي أميركي معترَف به، في ما كانت تل أبيب تسعى إلى منعه، ولو شكلياً، عبر ديباجة التفاوض مع السلطة اللبنانية.

أما الأكثر خطورة، من وجهة النظر الإسرائيلية، فهو أن ربط الساحات، وخصوصاً بين إيران ولبنان، لم يأتِ هذه المرّة من طهران كشرط، بل ورد أساساً في بنود الورقة التي قدّمتها واشنطن. وهذا يعني وجود تسليم أميركي أوّلي بأن مصير الوضع في لبنان بات جزءاً لا يتجزأ من التفاهم مع إيران، وبأن الولايات المتحدة مستعدة عملياً للتنازل في خصوصه لإيران.

وسيستتبع ذلك، عملياً، ضغوطاً أميركية لتجميد الهجمات الإسرائيلية ضدّ «حزب الله» وفي ساحات أخرى، بما لا يتناسب مع أولويات تل أبيب الأمنية. وفي هذا السياق، تكتسب الضربة

> تبدو واشنطن مستعدة عملياً للتعامل مع النظام الإيراني كطرف تفاوضي معترف به ومسلّم ببقائه

الإسرائيلية في الضاحية الجنوبية لبيروت، أول من أمس، دلالة خاصة؛ إذ يمكن قراءتها كمحاولة لفرض وقائع ميدانية أو خلق مسارات تصعيد تعوّض عن ضيق الهامش الدبلوماسي.

وفي خصوص الملف الإيراني، تبدو الولايات المتحدة مستعدة عملياً للتعامل مع النظام الإيراني كطرف تفاوضي معترَف به ومسلّم ببقائه، في مقابل تجميد البرنامج النووي لا تفكيكه، ومع استعداد لرفع العقوبات وضخّ مليارات الدولارات في الخزينة الإيرانية، من دون اشتراط تفكيك القدرات العسكرية أو فصل طهران عن المحور الذي تقوده. والمعادلة هذه، سواءً أُقرّت بصيغتها الحالية أو خضعت لتعديلات لاحقة، لا تتقاطع البتّة مع السقف الإسرائيلي الأعلى.

إزاء ذلك، يستمرّ تراجع المصداقية الإسرائيلية داخلياً وإقليمياً. فادعاء التواصل اليومي مع البيت الأبيض، مقابل واقع التهميش التفاوضي، يعمّق الشكوك بشأن قدرة القيادة الإسرائيلية على قراءة المشهد بدقة وضمان حضور تل أبيب، كحليف، في التسويات المصيرية. كما إنه يرسّخ لدى الحلفاء الإقليميين صورة إسرائيل بوصفها تابعة للراعي الأميركي، وملزَمة بالسير وراءه عند الضرورة.

وفي المحصلة، سواء انطلق الحلّ الدبلوماسي وفق الورقة الأميركية الحالية، أو جرى تعديلها، أو حتى أخفقت ليُصار إلى استبدالها بصيغة تفاوضية جديدة، فإن جوهر الموضوع بالنسبة إلى إسرائيل لن يتغير. إذ تبدو الولايات المتحدة، مرة جديدة، مستعدّة لتقديم تنازلات تتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية، بل والتخلّي عن بعض مصالح حليفتها أيضاً، وذلك من أجل خدمة الأولويات الأميركية الاستراتيجية، أو حتى اعتبارات صانع القرار الأميركي الداخلية والشخصية.

عندما تتفاوض واشنطن مباشرةً مع طهران، تتحوّل تل أبيب تلقائياً إلى طرف ثالث (من الويب)

قلق إسرائيلي من الورقة الأميركية: شبح «اتفاق أوباما» يعود

يحاول رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، احتواء الانطباع المتزايد داخل إسرائيل بوجود تباينات مع الإدارة الأميركية حول مسار التفاوض مع إيران. ويأتي ذلك في ظلّ تصاعد القلق الإسرائيلي من احتمال أن تنتهي المحادثات الحالية إلى اتفاق لا يبدّد هواجس تل أبيب، سواءً ربطاً ببرنامج طهران النووي، أو برنامجها الصاروخي، أو دعمها لحلفائها في المنطقة، بل قد ينعكس سلباً أيضاً على «حرية عمل» جيش الاحتلال في لبنان، وربّما يفرض عليه الانسحاب.

ولذلك، تعمّد نتنياهو إبراز مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، متحدثاً عن «تنسيق يومي ومتواصل مع صديقي الرئيس (الأميركي دونالد) ترامب»، مدّعياً أنه «ليس قلقاً على الإطلاق»، لأن إسرائيل، بحسب زعمه، «أقوى من أيّ وقت مضى، فيما إيران ووكلاؤها أضعف من أيّ وقت مضى». وجاءت هذه التصريحات في وقت كانت فيه أوساط إسرائيلية تتحدث عن رفع الجاهزية إلى «حال تأهب قصوى»، استعداداً لاحتمال العودة إلى الحرب ضدّ إيران، أو المشاركة في ضربات أميركية، زعمت تلك الأوساط أن فريق العمل المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة وضع لها خططاً عملياتية جديدة.

وكان بحث «الكابينت» هذه القضايا في جلسة عقدت ليل الأربعاء - الخميس. وخلال الاجتماع، عرضت الأجهزة الأمنية، أمام الوزراء، تقديراً يفيد بأن الجيش يرفع مستوى استعداده بكلّ قدراته وإمكاناته، تحسّباً لاحتمال انهيار وقف إطلاق النار مع إيران، بصرف النظر عمّا يجري تداوله بشأن مسار المفاوضات، فيما طلب نتنياهو من وزرائه الامتناع عن الإدلاء بتصريحات علنية حول هذا المسار، أو التطرّق إلى أيّ تباينات مع الولايات المتحدة.

وفي الموازاة، انعقدت «محادثات جديدة الليلة الماضية بين نتنياهو وترامب»، وفق ما أفاد به موقع «أكسيوس»، ناقلاً عن مسؤول أميركي أن «إيران ستسلّم ردّها على المقترح الأميركي» اليوم، مشيراً إلى «وجود خلافات بين مستشاري ترامب بشأن مدى جدّية طهران». وأضاف المسؤول أن «الخيار العسكري إزاء إيران سيعود إلى الطاولة إذا لم ينجَز اتفاق قبل عودة ترامب من الصين».

وفي انتظار الردّ الإيراني، قال مراسل الشؤون الاستراتيجية في «يديعوت أحرونوت»، إينتمار آيخنر، إن «القلق شديد» في أروقة القيادة في إسرائيل ممّا يرشح من معلومات عن المفاوضات. ولفت إلى أن «أصواتاً جريئة بدأت ترى أنه لا فرق كبيراً بين الاتفاق الذي يجري إعداده اليوم

> قلق شديد في أروقة القيادة في إسرائيل مما يرشح من معلومات عن المفاوضات

وبين الاتفاق السيئ الذي أبرمه الرئيس الأميركي، باراك أوباما، عام 2015 مع طهران، والذي انسحب منه ترامب من شدة مساوئه». وبحسب آيخنر، فإن القلق يأتي أيضاً من الاختلافات في تحديد أهداف الحرب، خصوصاً مع «شعور قوي بأن ترامب لا يتمسّك بها بالكامل، وفي مقدّمها غياب بند يتعلّق بضرورة تقييد إنتاج الصواريخ الباليستية الإيرانية، فضلاً عن الملف النووي الذي لا يزال ضبابياً، إلى جانب تحرير الأموال الإيرانية المجمّدة، التي يتوقّع من تحريرها أن تعود إيران قادرة على تمويل حربها ضدّ الغرب، وصولاً إلى التخلّي عن بند دعم الأذرع الإيرانية في المنطقة».

ومن جهة أخرى، كشفت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، عن تقييم استخباراتي سرّي صادر عن «وكالة الاستخبارات المركزية» قُدّم إلى صنّاع القرار في واشنطن هذا الأسبوع، يفيد بأن «طهران لا تزال تمتلك قدرات صاروخية كبيرة، رغم الضربات المتتالية» التي تعرّضت لها. وأشارت الصحيفة إلى أن هذه التقييمات السرية «كانت في كثير من الأحيان أكثر واقعية من التصريحات العلنية للمسؤولين الأميركيين». ووفق التقرير الاستخباراتي نفسه، فإن «إيران احتفظت بنحو 75 بالمئة من منصات الإطلاق المتحرّكة» التي كانت لديها في مدة ما قبل الحرب، وحوالى «70 بالمئة من المخزون الصاروخي». كما نقلت «واشنطن بوست» عن مسؤول أميركي قوله إن «هناك أدلة تشير إلى أن إيران تمكّنت من إعادة بناء وإعادة فتح جميع مخازنها الصاروخية تحت الأرض تقريباً، وإصلاح بعض الصواريخ المتضرّرة، بل وتجميع عدة صواريخ جديدة كانت شبه مكتملة في بداية الحرب».

وفي السياق ذاته، أفادت «إذاعة الجيش الإسرائيلي» بأن العديد من الصواريخ والقاذفات التي جرى الإبلاغ عن تدميرها أو تعطيلها في إيران لم تدمّر فعلياً، بل تمّ «سدّها» فقط. وبمعنى آخر، فإن «إسرائيل هاجمت مداخل المنشآت تحت الأرض التي كانت تخزَّن فيها الصواريخ والقاذفات، وبالتالي منعت الإيرانيين من الوصول إليها واستخدامها خلال الحرب». لكن الصواريخ والقاذفات نفسها لم تتضرّر تقريباً، و«كان واضحاً ومتوقّعاً أنه عندما يحصل وقف لإطلاق النار أو تنتهي الحرب، سيتمكّن الإيرانيون من العودة إلى المنشآت القائمة تحت الأرض، وكسر الحواجز، والوصول إلى تلك الصواريخ والقاذفات».

(الأخبار)

دولار Swap Line الإماراتي: صمّام أمان أم إنذار مبكر؟

عباس عطوي *

الخبرُ المُعنوَن منذ بضعةِ أيام عن قيام الإمارات العربية بطلب USD Swap Currency، أي فتح الاحتياطي الفيدرالي خطوطَ تبادلِ عملاتٍ مع المصرف المركزي الإماراتي، شابَهُ العديدُ من التحليلات البعيدة عن الواقع.

خطوطُ تبادلِ العملات، أي الحصول على دولارٍ مقابل درهمٍ إماراتي، تعني ما يلي:

هي عمليةُ تبادلٍ يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بالتعاون مع البنوك المركزية الأخرى لإعطاء دولارٍ مقابل عملات الأمم الأخرى. وذلك بناءً على اتفاقٍ مؤقّت يتم فيه تبادل العملة المحلية (مثل الدرهم الإماراتي) بالدولار الأميركي مع تعهُّد باستبدالها مرة أخرى بعد فترة زمنية محدّدة ومن خلال سعر الصرف المتّفق عليه مسبقاً. ويتم هذا النظام بهدف توفير السيولة الدولارية للأسواق الدولية في حالات الأزمات والاضطرابات المالية.

بمعنى آخَر، أنَّ طلب وعرض الدولار في حالة أزمة، بمعنى وجود شُحٍّ حادٍّ في الدولار لدى الدول التي تطلب خطوط التبادل. والحلُّ الوحيد المتاح لهذه الدول هو بيع الأصول الأميركية التي تمتلكها والأكثر سيولةً، أي سنداتِ الخزينة الأميركية. وهذا ما يُقلِق الإدارة الأميركية، كون بيع هذه السندات في الأسواق سيؤدِّي إلى تراجع أسعارها، ما يترتَّب عليه بالضرورة ارتفاع في أسعار الفائدة، نظراً إلى العلاقة العكسية الثابتة بين سعر السند في السوق وعائده، أي سعر الفائدة السوقي.

في الأزمة الراهنة، نجد أنَّ احتياطي المصرف المركزي الإماراتي كان قبيل اندلاع الحرب على إيران يبلغ نحو 210 مليارات دولار (راجع بيانات المصرف). غير أنَّ هذا الرقم، على ضخامته، لا يعكس الصورة الكاملة لمتانة المركز الخارجي للدولة، إذ ينبغي قراءته في سياق البنية المؤسسية الخاصة بالإمارات. فعلى خلاف المملكة العربية السعودية حيث يحتفظ المركزي بالجزء الأكبر من الاحتياطيات الأجنبية، تتوزَّع الاحتياطيات النقدية الإماراتية الناتجة من بيع النفط على صناديق سيادية مختلفة، تُقدَّر أصولها مجتمعةً بأكثر من تريليون دولار دون أي دور يُذكر للمصرف المركزي. هذه الأصول المستثمرة، لكونها موظَّفةً في استثماراتٍ طويلة الأجل من أسهم وعقاراتٍ وصناديق استثمار خاصة (Private Equity) حول العالم، لا تتمتَّع بالسيولة الفورية اللازمة لمواجهة ضغوط الدولار في الأسواق كونها قصيرة الأجل.

وطلب Swap Line يعني في جوهره أنَّ صافي حركة الودائع وتدفقات رؤوس الأموال وميزان المعاملات التجارية بات سالباً، وأنَّ المصرف استنفد احتياطياته السائلة من الدولار. ولفهم ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ الدرهم الإماراتي مثبَّتٌ بالدولار منذ عام 1997 عند سعر 3,6725 دراهم للدولار، ما يُلزِم المصرف المركزي بالاحتفاظ باحتياطياتٍ كافيةٍ من الدولار للدفاع عن هذا الربط. وهذا يعني أنَّ جميع الودائع المصرفية في بنوك الإمارات قابلةٌ للتحويل إلى دولار، وبطبيعة الحال تحويلها إلى الخارج. وللتذكير فقط، فإنَّ المقيمين الأجانب يُشكِّلون حوالي 85% من السكان، أضف إلى ذلك أنَّ الإمارات تحوَّلت إلى «جنَّةٍ ضريبية»، ما يرفع حجم الودائع الخارجية إلى مستوياتٍ تتجاوز طاقة السوق الاستثمارية والإقراضية.

فحين تتراجع عائدات النفط في ظلِّ إغلاق مضيق هرمز، وتتزامن مع تسارع خروج رؤوس الأموال الأجنبية ومغادرة العمالة الوافدة التي كثيراً ما تُحوِّل مدَّخراتها إلى الخارج، يتآكل الاحتياطي الدولاري بوتيرةٍ تفوق ما تستطيع العائدات العادية تعويضه. وعلى سبيل المثال، شهدت الإمارات في فترة تراجعِ أسعار النفط بين عامَي 2015 و2016 ضغوطاً مماثلةً على السيولة الدولارية دفعت المصارف المحلية إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار لاستقطاب السيولة والحدِّ من تدفّقاتها نحو الخارج.

ويختلف المصرف المركزي الإماراتي جوهرياً عن نظيره السعودي في كونه مؤسسةً هامشيةَ الدور في منظومة السياسة الاقتصادية النقدية للدولة، وهذا ما سأشرحه لاحقاً، إذ تُحوَّل فوائض عائدات النفط بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ إلى الصناديق السيادية الاستثمارية المختلفة التابعة لأجندات الدولة الدولية والسياسية. فالصناديق السيادية الإماراتية لا تعمل بمنطق الاحتياطي النقدي كما هو حال احتياطيات المصرف المركزي، بل تعمل بمنطق رفع العوائد على المدى البعيد، سواءٌ أكان ذلك عبر حصص استراتيجية في شركاتٍ عالمية كبرى، أم عبر شراء الأسهم والسندات الدولية، أم الاستثمار الخاص، أم حتى الاستثمار بالبنية التحتية في دولٍ تندرج ضمن الدائرة الجيوسياسية للإمارات. ومن هنا تنشأ الهوَّة البنيوية بين وفرة الثروة السيادية الإجمالية من جهة، وشُحِّ السيولة الدولارية الجاهزة لدى المصرف المركزي من جهةٍ أخرى، وهي الهوَّة التي يأتي طلب Swap Line ليجسِّرها في أوقات الضغط القسوى على العملة.

لمحة تاريخية لتاريخ المصرف المركزي الإماراتي

لمراجعة سياسات أيِّ مصرفٍ مركزي، علينا فهمُ الثقافة النقدية، بمعنى السياسات النقدية المتراكمة للمصرف المركزي. هذه الثقافة بالغةُ الأهمية لفهم السياسة النقدية المتَّبعة في أيِّ مصرفٍ مركزي. وللسياسة النقدية دورٌ محوريٌّ في توجيه التذبذب صعوداً وهبوطاً في أسعار الأصول كافةً من عقاراتٍ وأسهمٍ وسندات.

قلَّةٌ من المحللين تعلم أنَّ المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية كان عند تأسيسه «مجلسَ نقدٍ» (Currency Board) وذلك سنة 1973. في تلك السنة تمَّ إدخال الدرهم الإماراتي عملةً مستحدثةً في الاتحاد. وكان الدرهم الإماراتي مرتبطاً بالذهب عند 0,1866 غرام للدرهم الواحد، ما يعادل 3,947 دراهم للدولار الأميركي آنذاك (راجع تاريخ مصرف الإمارات العربية المتحدة). تحوَّل مجلس النقد إلى مصرفٍ مركزيٍّ سنة 1980، حين تأسَّس المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بوصفه مصرفاً مركزياً تقليدياً. هذه اللمحة التاريخية مهمَّةٌ لفهم أسلوب إدارة السياسة النقدية في الدولة.

لمجلس النقد دورٌ محدَّدٌ يقتصر على إصدار عملةٍ وطنيةٍ بسعرٍ ثابتٍ، يكون في معظم الأحيان منصوصاً عليه في الدستور، مقابل عملة الاحتياطي النقدي أو أصولٍ أخرى كالذهب، إذ إنَّ العرض النقدي والكتلة النقدية الأساسية (Base Currency) مرتبطان ارتباطاً مباشراً بحجم الاحتياطي النقدي (Reserve Currency) أو بكميَّة الذهب لدى مجلس النقد. وليس لمجلس النقد أيُّ دورٍ في إدارة السياسة النقدية من حيث التأثير على أسعار الفائدة أو العرض النقدي (Money Supply)، فضلاً عن انعدام أيِّ دورٍ تنظيميٍّ أو رقابيٍّ على البنوك العاملة في الدولة.

منذ تأسيسه سنة 1980 لم يُغيِّر المصرف المركزي الإماراتي أسلوبَ إدارة السياسة النقدية عمَّا كان متَّبعاً في عهد مجلس النقد. وهذه السياسة تؤدِّي دوراً أساسياً محرِّكاً لأسعار الأصول المالية والعقارية الإماراتية. فعبر السنوات الماضية كان للمصرف الإماراتي تدخُّلٌ محدودٌ في لجم حجم السيولة النقدية في حالات دخول النقد الساخن (Hot Money) إلى السوق الإماراتي، أو في الحالات الاعتيادية حين تكون الدورة الاقتصادية في نموٍّ مطَّردٍ (Economic Heating)، أو عند تسجيل فائضٍ في ميزان الحساب الجاري. ويتدخَّل المصرف المركزي في العادة عبر عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة المرتفعة (Sterilization of Money Supply) والعكس صحيحٌ، إذ يضطلع المصرف المركزي بدورٍ في ضخِّ السيولة في حالات الانكماش الاقتصادي. هذا الدور الهامشي للمصرف المركزي هو ركيزة ارتفاع وتيرة الصعود الهبوط الحادّ في الدورة الاقتصادية.

في المقابل، لهذه السياسة النقدية ميزةٌ تستفيد منها الدولة تتمثَّل في تعزيز دينامية الاقتصاد المحلي وتسريع التعافي في أعقاب أيِّ أزمةٍ اقتصادية، وهو ما بدا جلياً في سرعة التعافي الاقتصادي عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

لكنَّ السؤال الأهمَّ يبقى: هل هذه الميزة صالحةٌ في جميع الأوقات؟ وهل يمرُّ الاقتصاد الإماراتي حالياً بأزمةٍ مشابهةٍ لأزمة 2008، أم أنَّ الإمارات تواجه اختلالاً بنيوياً عميقاً قد تعجز معه خطوط التبادل (Swap Line) والإدارة النقدية الكلاسيكية لمصرف الإمارات المركزي عن مواجهته؟

السياسات وانعكاسها الاقتصادي

إنَّ هذا التدخُّل المحدود من قبل المصرف المركزي يُفضي إلى تراكمٍ متسارعٍ وغير مرغوبٍ في العرض النقدي في الحالات المذكورة أعلاه، ما يُولِّد ارتفاعاً في الأسعار عموماً وفي أسعار الأصول المالية خصوصاً. فعلى سبيل المثال، تضاعف العرض النقدي M3 نحو ثلاثة أضعافٍ بين عامَي 2004 و2008. وفي المرحلة ذاتها سجَّل ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ 15% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدَّلٍ سنويٍّ، بلغ ذروته سنة 2006 عند 22%، فيما بلغ النمو الاقتصادي لنفس الفترة معدَّلاً سنوياً قدره 6%. وارتفعت أسعار الأسهم في أسواق الإمارات بنسبة 260% من 2004 إلى 2007 وفق مؤشر هيئة الأوراق المالية والسلع. وبالمثل، حين وقعت الأزمة المالية العالمية عام 2008، سجَّل العرض النقدي نمواً متواضعاً بلغ 5,4% مقارنةً بنموٍّ ناهز 38% في عام 2007، وتراجعت أسعار الأسهم عام 2008 بنحو 57% مقارنةً بارتفاعٍ بلغ 49% في العام السابق له.

حجمُ هذا التذبذب الحادِّ في أسعار الأسهم الإماراتية ليس إلَّا دليلاً صارخاً على غياب السياسات الاقتصادية عموماً، والنقدية خصوصاً. أين نحن الآن؟

تراجع سوق الأسهم الإماراتي عقب اندلاع الحرب على إيران بحوالي 23%، ليعاود الصعود ويُقلِّص هذا التراجع إلى حوالي 13% مقارنةً بما كان عليه قبل الحرب. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يُشبِه هذا التراجع ما شهدناه عام 2008، حين أعقب الانهيارَ ارتفاعٌ لم يقتصر على استعادة المستويات السابقة بل تجاوزها؟ العرض النقدي M3 قبيل الحرب كان عند مستوى 3,3 تريليون درهم، أي ما يعادل نحو 900 مليار دولار.

هل تُفضي تداعيات ما بعد الحرب إلى تقلُّصٍ أعمق في العرض النقدي وبالتالي في الإقراض المصرفي، فيدخل الاقتصاد في دورة ركودٍ حادَّة؟ أو هل يكون تراجع القيمة السوقية للأسهم الإماراتية هو وحده مُجمَل تداعيات الحرب على الاقتصاد الإماراتي؟ وهل طُويت صفحة الأزمة وبات النمو الاقتصادي أمامنا؟

بين الأزمة والتعافي: إلى أين تتّجه الإمارات

اقتصاد دولة الإمارات هو اقتصادٌ منفتحٌ على التجارة العالمية، بالإضافة إلى انفتاح أسواق رأس المال (Capital Markets) على الأسواق المالية العالمية. وللمقارنة، إذ يتشابه الاقتصادان الإماراتي والسعودي في كثيرٍ من ملامحهما الهيكلية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات حوالي 622 مليار دولارٍ أميركي لعام 2025، بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية نحو 1,39 تريليون دولارٍ أميركي طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2025، أي ما يعادل 2,2 ضعف الناتج الإماراتي.

أمَّا الأصول المُجمَّعة للمصارف العاملة في الإمارات فتبلغ نحو 1,45 تريليون دولارٍ أميركي، في حين تبلغ أصول المصارف السعوديةً حدود 1,4 تريليون دولار. وهذا يعني أنَّ نسبة أصول المصارف الإماراتية إلى الناتج المحلي (Bank Assets/GDP) تبلغ 2,34 ضعف، بينما لا تتجاوز في المملكة العربية السعودي 1 ضعف. وهكذا فإنَّ ضخامة القطاع المصرفي الإماراتي نسبةً إلى حجم الاقتصاد، مُضافاً إليها الدور الهامشي للمصرف المركزي الذي أشرنا إليه آنفاً، يجعلان الاقتصاد الإماراتي أشدَّ عُرضةً للاهتزازات مقارنةً بنظيره السعودي، وأكثر قابليةً للانزلاق نحو الركود في حال تذبذب أسواق المال وتقلُّب حركة رؤوس الأموال والإقراض المصرفي.

إذا التفتنا إلى حجم الإقراض المصرفي في الإمارات، فإننا نجده عند 710 مليارات دولار، أمَّا نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي Credit/GDP فتبلغ 1,5 ضعف في الإمارات. في المقابل، يبلغ حجم الإقراض في السعودية حوالي 900 مليار دولار، غير أنَّ نسبته إلى الناتج المحلي (Credit/GDP) لا تتجاوز 0,65 ضعف.

هذه النسب تُظهر بجلاءٍ الثقلَ الاستثنائي للقطاع المصرفي الإماراتي وضخامة حجمه النسبي مقارنةً بالسعودية. حين يقترن هذا التضخم المصرفي بانفتاح أسواق رأس المال بالإضافة إلى الدور الهامشي للمصرف المركزي الإماراتي، تتشكَّل معادلة تجعل الاقتصاد الإماراتي أشدَّ هشاشةً وأسرع تأثُّراً بأيِّ اضطرابٍ في التدفقات الرأسمالية الدولية مقارنةً بالسعودية.

وخلاصة القول أنَّ الإمارات تمتلك اقتصاداً ديناميكياً وأسواقاً ماليةً متطوِّرة، لكنَّ هذه الديناميكية ذاتها تُحوِّله إلى اقتصادٍ مكشوفٍ في أوقات الأزمات.

خلاصة

ماذا نستنتج من حجم التضخُّم المصرفي وخطوط تبادل العملات التي طلبتها الإمارات؟

إنَّ التحدِّي الأساسي المتمثِّل في مواجهة هروب رؤوس الأموال والضغط على العملة الوطنية لا يُقارن بالتحدِّي الأكبر والأعمق، المتمثِّل في تجمُّد الحركة الاقتصادية وخصوصاً قطاعَي السياحة والتطوير العقاري، إذ تُمثِّل القروض العقارية وحدها، دون احتساب القطاعات المرتبطة بها، ما بين 18-20% من مجمل القروض المصرفية طبقًا لتقديرات S&P Global، أي ما يعادل نحو 140 مليار دولار. وقد يدخل قسمٌ كبيرٌ من هذه القروض دائرة التعثُّر، وقد يتَّجه بسرعةٍ نحو تصنيف القروض المعدومة. أمَّا قروض القطاع السياحي فتُقدَّر بين 4-8% من إجمالي القروض المصرفية، أي ما يبلغ حوالي 40 مليار دولار، وينطبق عليها ما ينطبق على القروض العقارية من حيث المخاطر.

وما قد يفاقم التدهور الاقتصادي أنه عندما تنخفض أسعار العقارات، تتراجع قيمة الضمانات، كون أكثر الضمانات المصرفية عقارية الطابع، فتشدِّد البنوك الإقراض بنحو أكبر. إنَّ الحسابات البسيطة تقول لنا إنَّ القطاع المصرفي الإماراتي سيشهد مئات المليارات من هروب الودائع على مستوى المطلوبات، وخسائر موازية على مستوى الموجودات. وبما أنَّ غالبية المصارف الإماراتية مملوكةٌ للدولة مع نسبةٍ بسيطةٍ مملوكةٍ للعامة عبر أسواق الأسهم المدرجة في سوق دبي وأبو ظبي، فإنَّ الدولة ستجد نفسها مضطرَّةً إلى إعادة رسملة هذه المصارف، إن لم يكن بضخِّ رأسمالٍ جديدٍ بالكامل.

هذا جميعه في القطاع المصرفي، ولكنَّ الاقتصاد الحقيقي قد يشهد ما يلي:

إذا تراجع قطاعا العقارات والسياحة معاً بنسبة تُراوِح بين 30% و40% مع تعاظم الأزمة وامتداد فترة الحرب وانعدام الاستقرار، وهما يشكِّلان نحو 27% من اقتصاد الإمارات، فإنَّ ذلك سيؤدي مباشرةً إلى خسارة تقارب 9-10% من الناتج المحلي في سيناريو متوسط (انخفاض 35%). فالعقارات وحدها قد تُقلِّص حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تقلّص السياحة خسارةً تُقدَّر بحوالي 3,5% من الناتج المحلي. وأمَّا قطاع الطيران فحكايةٌ مستقلَّة، وقد تضطرُّ الإمارات إلى ضخِّ مليارات الدولارات دعماً لشركات الطيران للحدِّ من حجم الخسائر.

التأثير لا يتوقف عند هذه الأرقام المباشرة. في الواقع، الضرر يكون أكبر عبر التأثير غير المباشر بسبب ما يُعرف بـ«أثر المضاعف». وفي الآن عينه، إنَّ تراجع الثروة العقارية يدفع الأفراد والشركات إلى تقليص الإنفاق والاستثمار. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتدُّ هذا الضعف ليؤثِّر على اللوجستيات والتجارة والتجزئة. وعند احتساب هذه التأثيرات غير المباشرة، يتضخَّم الأثر بشكل واضح. وباستخدام تقديرات محافظة، فهذا قد يؤدي بالاقتصاد للانكماش بنسبة تُراوِح بين 14و20% خلال دورة تمتدُّ اقل من سنة.

قد يذهب بعضهم إلى أنَّ الأزمة الراهنة تُشبه في طبيعتها أزمة 2008، وأنَّ الإمارات وقطاعَيها المصرفي والعقاري ستعاود الارتكاز والنموَّ والارتفاع. لكنَّ الحقيقة مُرَّةٌ، إذ إنَّ ما بعد هذه الحرب ليس كما قبلها،

> إنّ ما بعد هذه الحرب ليس كما قبلها، كون أركان الاقتصاد من سياحةٍ وخدماتٍ ومصارف قد فقدت ركيزتها المركزية، وهي الثقة في المقام الأول، والأمن في المقام الثاني والثالث والرابع

كون أركان الاقتصاد من سياحةٍ وخدماتٍ ومصارف قد فقدت ركيزتها المركزية، وهي الثقة في المقام الأول، والأمن في المقام الثاني والثالث والرابع.

وإن عدنا إلى مرتكزات الطلب في السوق العقاري، فقدْ فقدَ هذا السوق جميع أركانه، من حيث قيمته كأصلٍ استثماريٍّ، ومن حيث قدرته على المحافظة على القيمة، وبطبيعة الحال من حيث السيولة. فأساس الاستثمار العقاري يقوم على القدرة على الإبقاء على الدخل الإيجاري للعقار وضمان التدفّقات النقدية، وهو ما لن يكون مُتاحًا بيُسرٍ في المستقبل المنظور.

إنَّ الركود/ الكساد الاقتصادي لدولة الإمارات بات عند المنعطف القريب جداً، وستجد الدولة نفسها مضطرَّةً إلى بيع أصولها الأجنبية وتقليص استثماراتها الدولية لإعادة هيكلة المصارف والوفاء بمستحقات المودعين ودعم الاقتصاد الداخلي.

فهل يعني هذا أنَّ السياسات الاقتصادية والنقدية ستتعزَّز وأنَّ المصرف المركزي سيتحوَّل إلى مؤسَّسةٍ محوريةٍ في رسم السياسات؟ قرار الخروج من «أوبك» يثبت العكس ويُرسِّخ سرديَّة القرارات الارتجالية الإماراتية، فأبو ظبي تعيش حالةً من الإنكار الذاتي.

تمرُّ الإمارات اليوم بالمراحل الخمس للحزن كما وصفتها الطبيبة النفسية إليزابيث كوبلر روس: الإنكار، فالغضب، فالمساومة، فالاكتئاب، وصولاً في نهاية المطاف إلى التقبُّل. وإلى أن تبلغ هذه المرحلة الأخيرة، سيتراجع الاقتصاد الإماراتي ويتقلَّص دور الدولة إلى حدود قدرتها الحقيقية، بعيداً عن وهم القدرة المطلقة.

* باحث اقتصادي

الحرب الكونية ضد المقاومة

أميركا توسّع دائرة الضغوط: محاربة المقاومة مهمّة أولى للزيدي

بغداد ـ **فقار فاضل**

منذ اللحظة الأولى لتكليف علي الزيدي، بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بدا واضحاً أن الولايات المتحدة وجدت في هذا التطوّر فرصة لإعادة ترتيب التوازنات العراقية، بما ينسجم مع أولوياتها الأمنية والسياسية، في مرحلة ما بعد الحرب الإقليمية. ولذلك، ظهر الاتصال السريع من وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، بالزيدي، وتهنئة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، له، ودعوته إيّاه إلى واشنطن، إيذاناً ببدء مرحلة ضغط أميركي مُنظّم على بغداد. وخلال الأيام الماضية، كثّفت الولايات المتحدة رسائلها في اتجاه الزيدي، عبر مسارات متوازية: تحذيرات أمنية إلى رعاياها من السفر إلى العراق، وعقوبات على شخصيات وشركات مرتبطة بالفصائل، ورصد مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات عن قادة بارزين في «محور المقاومة»، إضافة إلى اشتراطات تتعلّق بقطع التمويل الحكومي عن فصائل المقاومة، ومنع صرف الرواتب لعناصرها، في مقابل استئناف الدعم المالي والأمني لبغداد. وهكذا، بدا أن الإدارة الأميركية انتقلت إلى مقاربة متعدّدة الأبعاد في ما يتّصل بملفّ الفصائل، بعدما أدركت أن خيار المواجهة العسكرية المباشرة لم يعُد مجدياً، خصوصاً بعد أكثر من 600 هجوم استهدفت المصالح الأميركية في العراق وخارجه، منذ اندلاع الحرب. وفي هذا السياق، حملت تصريحات المسؤولين الأميركيين نبرة غير مسبوقة، إذ تحدّثوا صراحة عن ضرورة «طرد الميليشيات من مؤسسات الدولة»، ووقف تمويلها من الموازنة العراقية، معتبرين أن «استمرار التداخل بين الدولة والفصائل» يمثّل العقبة الأساسية أمام أيّ علاقة جديدة ببغداد. وترافق ذلك مع تصعيد أميركي مُتدرّج ضدّ قادة الفصائل، كان آخر وجوهه رصد مكافأة مالية قدرها 10 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عن الأمين العام لحركة «النجباء»، أكرم الكعبي، بعد إجراءات مشابهة طاولت قيادات في «كتائب حزب الله» و«كتائب سيد الشهداء» و«أنصار الله الأوفياء»، في ما بدا محاولة واضحة لتسليط ضغط سياسي وأمني ونفسي متراكم على «محور المقاومة» داخل العراق.

وترى أوساط مقرّبة من الفصائل أن واشنطن لا تستهدف السلاح فقط، بل تسعى إلى إعادة إنتاج السلطة بصورة تُضعِف حضور قوى المقاومة داخل مؤسسات الدولة، وتحوّلها تدريجياً من قوة شريكة في القرار إلى عبء سياسي وأمني يجري تحميله مسؤولية التوتر مع الغرب. وفي حديث إلى «الأخبار»، يقول الباحث في الشأن السياسي، محمد علوان، إن «الإدارة الأميركية تتعامل مع تكليف الزيدي باعتباره نافذة لإعادة صياغة قواعد الاشتباك مع الفصائل، خصوصاً أن واشنطن تعتقد أن البيئة الإقليمية الحالية تسمح بالضغط أكثر من (ما كان عليه الوضع في) أيّ وقت مضى». ويضيف أن «الولايات المتحدة انتقلت من سياسة الاحتواء إلى محاولة تفكيك النفوذ السياسي والمالي للفصائل داخل الدولة، لأنها تدرك أن المواجهة العسكرية المباشرة مكلفة وغير مضمونة النتائج»، معتبراً أن «التصعيد ضدّ الكعبي تحديداً يحمل أبعاداً تتجاوز البعدَ الأمني، لأن الرجل يمثّل أحد أكثر الأصوات تشدّداً داخل محور المقاومة، ورفضه العلني لأيّ نقاش حول السلاح أربك المسار الأميركي». ويتابع أن «الحديث يزال بعيداً، لأن الفصائل تنظر إلى سلاحها باعتباره جزءاً من معادلة إقليمية مرتبطة بإيران ولبنان وفلسطين، وليس ملفاً عراقياً داخلياً يمكن حسمه بتفاهم حكومي».

واشنطن تنظر إلى وصول الزيدي باعتباره فرصة لإعادة ترتيب التوازنات العراقية (أ ف ب)

> في موازاة الضغط الأميركي، يتحرّك «الإطار التنسيقي» على إيقاع تناقضاته الخاصة

في المقابل، بدأت تتصاعد داخل مجتمع المقاومة الشكوك تجاه الزيدي نفسه، بعدما اعتبرت بعض الأوساط الفصائلية أن الدعم الأميركي السريع له ليس مجانياً، وأن الرجل قد يكون مُكلّفاً بإدارة مرحلة إعادة ضبط العلاقة بين الدولة والمقاومة بما ينسجم مع الرؤية الأميركية. لكن، حتى الآن، لا تبدو الفصائل في وارد الذهاب إلى مواجهة مفتوحة مع الزيدي، خصوصاً أنه لم يَصدر عنه أيّ موقف عدائي مباشر تجاهها، بل حاول الحفاظ على خطاب متوازن، سواء عبر حديثه عن الوساطة بين طهران وواشنطن، أو عبر تجنّب الدخول في سجال علني بشأن ملفّ السلاح. ويؤكد قيادي في أحد الفصائل، لـ«الأخبار»، أن «أيّ محاولة للمساس بالمقاومة أو استهدافها ستُقابل بردّ قاس»، مضيفاً أن «سلاح المقاومة ليس موضوعاً للتفاوض طالما استمر الاحتلال الأميركي والعدوان الصهيوني على شعوب المنطقة». ويشير إلى أن «الحديث الأميركي عن تفكيك الفصائل يصطدم بحقيقة أن هذه القوى تمتلك تمثيلاً سياسياً وشعبياً واسعاً داخل البرلمان والحكومة والشارع»؛ وبالتالي، فإن أيّ مشروع مرتبط بها يحتاج إلى تفاهمات داخلية مُعقّدة لا تبدو متوافرة حتى الآن.

وفي موازاة الضغط الأميركي، يتحرك «الإطار التنسيقي» على إيقاع تناقضاته الخاصة. فالقوى المرتبطة بالفصائل تريد الحفاظ على حصتها داخل الحكومة المقبلة، فيما يحاول الزيدي تقديم نفسه بوصفه رئيس حكومة قادراً على بناء توازن بين واشنطن وطهران من دون الانزلاق إلى صدام مباشر مع أيّ منهما. وفي هذا الإطار، أعلن القيادي في حركة «صادقون» التابعة لحركة «عصائب أهل الحق»، حسين الشيحاني، تمسّك حركته باستحقاقها السياسي والحكومي، مشدّداً على أن القوى التي تمتلك حضوراً نيابياً وشعبياً لا يمكن تجاوزها أو إقصاؤها عن معادلة السلطة. أمّا عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، علي نهير، فيرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «العراق يحتاج إلى إدارة متوازنة لعلاقته مع واشنطن، بعيداً من سياسة كسر الإرادة»، مشدّداً على أن «ملفّ الفصائل لا يمكن التعامل معه بمنطق الإملاءات الأميركية، لأن الأمر يرتبط بتوازنات داخلية معقّدة وبمواقع أمني وسياسي تراكم منذ سنوات». ويعتبر أن «الزيدي يدرك حساسية المرحلة، ويحاول فتح قنوات تفاهم مع جميع الأطراف، سواءً الأميركيون أم الفصائل، لتجنّب انزلاق البلاد إلى مواجهة داخلية أو صدام إقليمي جديد».

عودة استهداف عائلات المفاوضين
إسرائيل تحاصر مفاوضات غزة

غزة ـ **يوسف فارس**

تعكس عملية اغتيال عزام الحية، نجل رئيس الوفد المفاوض في حركة «حماس» خليل الحية، حجم التأزّم الذي يحيط بمفاوضات الانتقال إلى «المرحلة الثانية» من «اتفاق شرم الشيخ». إذ تستمرّ إسرائيل في تصعيد سياسة «الضغط الأقصى»، وتحديداً من بوابة الاغتيالات، بهدف إجبار الحركة على الإذعان لإملاءاتها التي تعدّ بمثابة انقلاب كامل على مخرجات ذلك الاتفاق. وفي حين يُعدّ عزام الحية رابع أبناء «أبو أسامة» الذين استشهدوا على أيدي قوات الاحتلال، بعدما قضى الثلاثة السابقون في ظروف مشابهة، كان هدفها الضغط على المفاوضين باستهداف عائلاتهم. فإن هذه الحادثة جاءت لتزيل الغبار عن الكثير من التفاصيل والتعقيدات التي تعتري جلسات التفاوض.

ووفقاً لتصريحات صحافية أدلى بها الحية عقب استهداف نجله، فقد انقلبت إسرائيل بشكل كامل على بنود اتفاق وقف إطلاق النار العشرين، ولم تعُد ترى فيها سوى بند نزع سلاح المقاومة، من دون حتى تعهد بتطبيق أيٍّ من النقاط الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالمرحلة الأولى، وفي طليعتها إدخال المساعدات والبضائع ومتطلّبات الإيواء العاجلة. وبحسب الحية، فإن الحركة ردّت على التعنت الإسرائيلي بمطالبة الوسطاء بإلزام إسرائيل أولاً بوقف خروقاتها اليومية، والسماح بدخول اللجنة الإدارية وقوات «حفظ السلام الدولية» إلى القطاع، ورفع الحصار الذي يشتدّ على غزة. كما وضعت «حماس»، ومن خلفها فصائل المقاومة، قضية السلاح في سياق المسار الشامل لاتفاق وقف الحرب، رابطةً إياها بالتوافق الوطني الداخلي، ورافضةً اعتبارها «مشكلة وعقبة بحاجة إلى حلّ» وفق ما تريد إسرائيل تصديرها به.

من جهته، يقول مصدر مطلع على سير المفاوضات، في حديثه إلى «الأخبار»، إن إسرائيل «نسفت المسار التفاوضي برمّته، بل حوّلت مجلس السلام ممثلاً برئيسه نيكولاي ميلادينوف إلى أداة لا تمتلك ما تقدّمه سوى تكرار المطلب الإسرائيلي المتمثّل ببند نزع السلاح، بدءاً من آخر صاروخ متبقٍّ وحتى المسدسات الشخصية». وتضيف المصادر أن المقاومة تعتبر ذلك «مطلباً ابتزازياً»، يهدف إلى «وضع العصيّ في دواليب المسار التفاوضي، بما يضمن استمرار الإبادة والسيطرة الميدانية على أكثر من 60% من مساحة القطاع».

أمّا على الصعيد الميداني، فكشف جيش الاحتلال من غارته على مناطق قطاع غزة كافة؛ إذ أغارت طائراته المسيّرة، أمس، على نقطة تابعة للشرطة الفلسطينية قرب مفترق حيدر غربي مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد أربعة عناصر، وذلك بعد استهداف نقطة شرطة في حيّ الشيخ رضوان شمال غربي المدينة، أول من أمس، حيث استشهد مواطن وأصيب خمسة آخرون. أمّا في حي الزيتون، فقصفت طائرات الاحتلال مجموعة مواطنين كانوا يقومون بإصلاح خطّ مياه، ما أدى إلى استشهاد أربعة منهم. ورفعت تلك الغارات المتواصلة، التي ترافقت مع قصف مدفعي مكثّف وحوادث إطلاق نار متكرّر في مناطق ما بات يُعرف بـ«الخط الأصفر»، المتوسط اليومي للشهداء إلى عشرة، ما يعني أن جيش الاحتلال استأنف الحرب، بإيقاع أقل ضجيجاً.

وفي المقابل، استطاعت «قوة ردع» التابعة للمقاومة والمتخصصة في مكافحة ظاهرة ميليشيا العملاء، التصدي لقوة تابعة للعميل حسام الأسطل، كانت تحاول التقدم إلى المناطق الشرقية لمدينة خانيونس المحاذية لـ«الخط الأصفر». ووفقاً لبيان صادر عن «القوة»، فقد تمكن المقاومون من تفجير عبوة ناسفة في جيب كان يقلّ عدداً من العملاء بالقرب من مفترق موزة، ما تسبّب بمقتل وإصابة عدد منهم، قبل أن يتدخل طيران العدو لإنقاذهم.

وفي المحصّلة، تشترك المعطيات السياسية والميدانية في تقديم صورة واضحة تؤكد تعثّر مسار «اتفاق شرم الشيخ». وإلى حين اتضاح المشهد الإقليمي وانتهاء الحرب الإيرانية واللبنانية، وعودة الاهتمام الأميركي إلى القطاع، يبقى مصير غزة معلقاً بطموحات اليمين الإسرائيلي المتطرّف، الذي لا يزال يرى نهاية الحرب في وجه واحد، هو تهجير سكان غزة تماماً، أو إبادتهم جميعاً.

كلمات متقاطعة 5077

أفقيا

1- مجموعة شعرية للشاعر الفرنسي شارل بودلير – 2- فنان سوري – 3- تسقط من مكان عال – والدة – منخر – 4- ضمير منفصل – شابات – 5- طعم الحنظل – إله – خنزير بري – 6- دولة أفريقية – مواطن من دولة عظمى – 7- يُقارب الفعل – جزيرة إماراتية – 8- فرْق الأحجار – مذنب مشهور – 9- اسم موصول – من معارك الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية الروسية – 10- من الأنبياء – بلدة لبنانية في قضاء حاصبيا

عمودياً

1- من يقتنص الفرص ويستغلها للمنفعة الشخصية – طعم بين الحلو والحامض – 2- مدينة عراقية – دكاكين صغيرة لبيع الجرائد – 3- مزق الأسد فريسته – عشرات العشرات – 4- للتفسير – لا تظير له – بواسطتي – 5- بقايا العظام – ملك بالأجنبية – 6- مدينة تركية – 7- خاصتي – نهر لبناني – 8- شعب متفرق – ما يعلق على صدري – 9- من أغزر أنهر فرنسا – حفر البئر – عتاب – 10- زوجة الملك اخناتون لها تماثيل خلدت جمالها الرائع

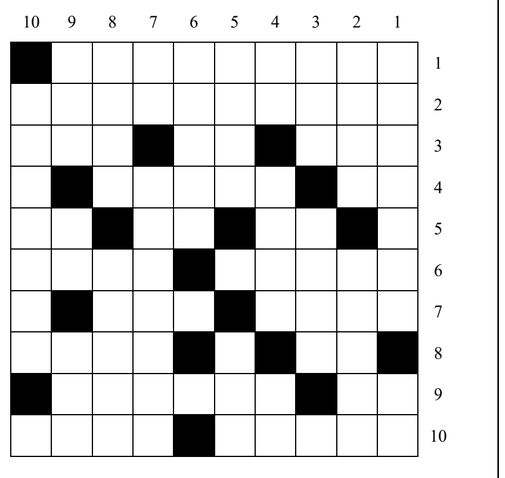

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تشمبرلين – 2- اوتاوا – غلفَ – 3- يشير – بوفور – 4- وجعها – رمش – 5- بزق – او – 6- آر – سر – طانب – 7- لوم – يمزغ – 8- يم – عدن – تر – 9- ريال – جُمانة – 10- يوسف العظمة

عمودياً

1- تايت غالبري – 2- شوشو – روميو – 3- متبجة – اس – 4- بارع – علف – 5- رو – هبريد – 6- لاباز – منجل – 7- قطر – مع – 8- نغفر – اغتاظ – 9- لو مان – رنَم – 10- كفرشوبا – ة ة

sudoku 5077

2		1			8	5	9	
5			2					1
	8		7			4		
	1	2	4				8	
8				5				
	6				7	3	1	
		3			4		7	
7					2			3
	4	6	1			2		8

حلول الشبكة السابقة

5	7	4	9	1	2	3	6	8
1	6	2	3	7	8	9	4	5
8	3	9	5	4	6	2	1	7
4	5	6	2	3	7	8	9	1
2	1	7	8	9	5	4	3	6
9	8	3	4	6	1	7	5	2
6	4	1	7	2	9	5	8	3
3	2	8	6	5	4	1	7	9
7	9	5	1	8	3	6	2	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 374

كلمة السر من 6 حروف: مادة تُضاف عادة الى الطعام لإعطائه نكهة مختلفة

الفلفل – بهار – بن – تمر – حب – خردل – ذوق – ريحان – زعتر – سماق – شبت – شمر – فل – قرنفل – قصعين – قرفة – كاري – كرفس – كركم – كمون – مردقوش – ملح – نعنع – نشا – هال

ا	ل	ف	ل	ف	ل	س	ف	ر	ك		
ز	ش	و	ق	د	ر	م	ت	م	ر		
ر	م	ل	ح	ع	ن	ا	ش	ن	ت		
ن	م	ل	ف	ا	ب	ن	ك	ب	ف		
ع	ب	ش	ح	ه	و	ر	ش	ق	ق		
ن	ح	ي	ا	م	ك	ر	ر	و	ر		
ع	ر	ر	ك	م	ي	س	ت	ذ	ف		
ل	ف	ن	ر	ق	ر	ه	ا	ع	ة		
ا	خ	ر	د	ل	ا	ا	ن	ا	ز		
ق	ص	ع	ي	ن	ك	ل	ب	ن	ق		

حلول الشبكة السابقة: سلسبوس

عملية حسابية 374

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

12	٪		X		=	60
X	■	X	■	٪	■	
	X		X	2	=	70
٪	■	–	■	X	■	
	+		X		=	54
=	■	=	■	=		
15		28		45		

حلول الشبكة السابقة

54	٪	9	X	13	=	78
٪	■	X	■	+	■	
3	X	9	X	3	=	81
X	■	–	■	X	■	
4	X	12	X	2	=	96
=	■	=	■	=		
72		69		32		

شبكة العنكبوت 374

إعداد نعوم مسعود

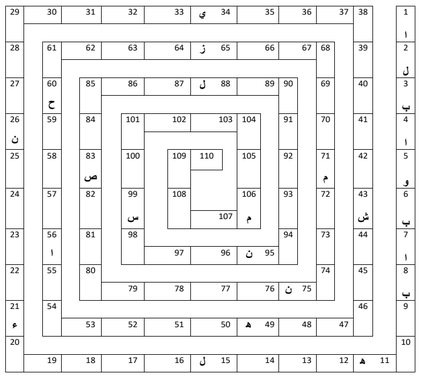

1 – 8 من الاشجار الضخمة تُعرف بـ« شجرة الحياة »
7 – 19 صحافي لبناني رئيس تحرير احدى الصحف اللبنانية
17 – 26 منطقة في بيروت
25 – 28 من جبال لبنان
28 – 34 زوجة الفرعون المصري اخناتون
33 – 38 عاصمة ألبانيا
37 – 47 لقب الأدب والفكر اللبناني ميخائيل نعيمة
45 – 51 شخصية من الفولكلور الانكليزي كان يتمتع ببراعة مذهلة في رشق السهام
51 – 56 مغنية أيطالية فرنسية راحلة فازت بلقب ملكة جمال مصر
56 – 65 كتاب للأديب اللبناني مارون عبود
65 – 75 أغنية للسيدة فيروز
75 – 79 عاصمة كالبدونيا الجديدة التابعة لفرنسا
79 – 85 لص البحار
84 – 89 دولة أفريقية
88 – 95 شاعر فرنسي زعيم الحركة الرومنطيقية من مؤلفاته « جوسلين »
93 – 100 مغني وممثل فرنسي راحل
99 – 106 مدينة مصرية في محافظة كفر الشيخ
104 – 110 عاصمة عربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

الاباما – مانويل بلغرانو – نوفاك جوكوفيتش – تشرين – نيروز – زهير مراد – ادمون الزغني – نيمار – ارمادا – داغان – نجوم الليل – لويس فيتون – توني بلير – روميو – يوسف شاهين – نجع حمّادي – دبيوسي – سبكلوب

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5077

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومقدم برامج تونسي (1962-2011). من مسلسلاته « نسيبتي العزيزة »

6+9+7+10+3+5 = بيت الأسد ■ 1+11+2 = حسام ■ 4+8 = خبز يابس

حل الشبكة الماضية: **ارشيبالد هيك**

أحوال المهنة

صرف موظفين وخفض رواتب
ماذا يجري في mtv؟

بين الصرف الجماعي وخفض الرواتب، يعيش موظفو mtv واحدة من أكثر مراحل القناة اضطراباً منذ تأسيسها. خلف خطاب التحريض السياسي والمنافسة الإعلامية المحتدمة، تتكشف أزمة داخلية تطاول العاملين في المؤسسة، وسط اتهامات للإدارة باستخدام الإعلام كأداة نفوذ وتمويل، فيما يدفع الموظفون الثمن المباشر للخيارات السياسية والمالية

زكية الديراني

يعيش موظفو قناة mtv في استديوهات النقاش (شمال بيروت) حالة من الصدمة، بعدما أبلغهم رئيس مجلس إدارة القناة ميشال المر، قرار صرف مجموعة من الموظفين في قسم الأخبار، وخفض رواتب الموظفين قرابة 20 في المئة. وتُعدّ هذه الخطوة صادمة، بعدما وصل موسى المر إلى رقاب القسم الذي كان يُعتبر بمثابة «طفله المدلّل».

وجاء القرار استكمالاً لسلسلة إجراءات بدأها المر منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية في لبنان، قبيل ثورة تشرين عام 2019. يومها، انتهى الأمر بقرار اقتطاع 40 في المئة من رواتب الموظفين، قبل أن يُستكمل المشهد أول من أمس بخصم جديد وصل إلى ستين في المئة من قيمة الرواتب الأساسية المعتمدة قبل عام 2019. فما الذي يجري داخل كواليس قناة mtv؟

صرف جماعي يهزّ قسم الأخبار

في هذا السياق، تلقّى موظفو قناة mtv، ولا سيما العاملين في قسم الأخبار، أول من أمس، رسالة إلكترونية تُبلغهم بصرف جميع المنتجين العاملين في القسم، مع تكليف المراسلين والصحافيين بمهمات المصروفين.

ولم يكتفِ المر بهذه الخطوة، بل منع الموظفين المصروفين من دخول أروقة القناة، معلناً عن صرفهم بطريقة صادمة. علماً أن غالبية هؤلاء الموظفين يُعدّون من مؤسسي القناة ومن ركائزها الأساسية منذ انطلاقتها.

ويستغرب الموظفون توقيت القرار، في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها لبنان، معتبرين أنّ الصورة الإنسانية التي يحرص المرّ على تصديرها عبر حملات الدعم وجمع التبرعات بملايين الدولارات، تتناقض مع ما يصفونه بسياسات «تجويع» تطاول موظفيه داخل المؤسسة.

الموظفون ينفون رواية الأزمة المالية

على الضفة نفسها، يؤكد العاملون في mtv أنّ ميشال المر لا يعاني أزمة مالية كما يروّج، مشيرين إلى أنّ الحرب التي يشنها العدو الإسرائيلي على لبنان لم تنعكس سلباً على تمويل القناة بالشكل الذي يُحكى عنه.

ويؤكد هؤلاء أنّ الجهات المموّلة للمر لم تتوقف عن ضخ الأموال، ولو تراجع حجم الدعم مقارنة بالسنوات السابقة. كما ينفون روايته بشأن توقف مشاريعه في الخليج نتيجة التوترات الإقليمية والحرب الإيرانية ـ الأميركية، مشيرين إلى أنّ السفارة الأميركية في لبنان لا تزال تخضص له ميزانية شهرية ثابتة.

> **صرف مجموعة من الموظفين في قسم الأخبار**

منافسة إعلامية وهوس بالتحريض

في المقابل، يعيش المر ــ بحسب العاملين في القناة ــ حالة من «الغيرة» تجاه المؤسسات الإعلامية المنافسة التي تتبنّى خطاباً تحريضياً ضد المقاومة، معتبراً نفسه «الأكثر جدارة» بالحصول على الدعم المالي.

وتقول المعلومات إنّ المر أصيب بحالة من الهستيريا بعد بث كذلك، يلفتون إلى أنّ المصرفيّ أنطوان الصحناوي ما زال الداعم الأساسي للبرامج السياسية في القناة، بعدما تولّى شخصياً مهمات التحريض ضد المقاومة.

عقود جديدة وحسابات سياسية

لا تتوقف المسألة عند هذا الحد، إذ تتحدث المعلومات عن فتح أبواب سوريا الجديدة أمام تعاقدات جديدة مع المر، عبر إطلاق قنوات سورية داعمة لنظام أحمد الشرع. كما تشير المعطيات إلى توقيع عقد أخيراً يمنح mtv حقوق بث الدوري السوري لكرة القدم، بقيمة تتجاوز مليوني دولار أميركي.

وتوضح المعلومات أنّ المر لا يربط إجراءاته المالية بالحرب الحالية فقط، بل يُعبّر أيضاً عن استيائه من تأجيل الانتخابات النيابية في لبنان إلى العامين المقبلين، بعدما كان قد جهّز استديوهات ضخمة لاستقبال المرشحين المعارضين لمحور المقاومة، متأمّلاً الحصول على دعم مالي كبير مرتبط بالموسم الانتخابي.

> بين الصرف الجماعي وخفض الرواتب، يعيش موظفو mtv واحدة من أكثر مراحل القناة اضطراباً منذ تأسيسها. خلف خطاب التحريض السياسي والمنافسة الإعلامية المحتدمة، تتكشف أزمة داخلية تطاول العاملين في المؤسسة، وسط اتهامات للإدارة باستخدام الإعلام كأداة نفوذ وتمويل، فيما يدفع الموظفون الثمن المباشر للخيارات السياسية والمالية

يحدث في دمشق الآن

تتسارع في سوريا مؤشرات إطلاق ما تصفه الحكومة المؤقتة بمسار «عدالة انتقالية»، مع تزايد مشاهد التوقيفات العلنية وبثّ جلسات المحاكمات على نحوٍ مكثّف. يترافق هذا المسار مع جدلٍ واسع حول طبيعته وحدوده، في ظل اتهامات بتحويله إلى أداة إعلامية وسياسية أكثر منه إطاراً قانونياً شاملاً

انطلاق قطار «العدالة الانتقالية» في دمشق
الإعلام السوري يهلّل لمحاكمات القرون الوسطى!

مروة جردي

«ما عندك قلب حتى تقتل الناس بهذه الطريقة؟» سؤال بنبرة أخلاقية طرحه وزير الداخلية السوري أنس خطاب على أمجد يوسف المسؤول عن ارتكاب مجزرة في دمشق سنة 2013. تداول كثير من وسائل الإعلام المشهد بوصفه تحقيقاً للعدالة وإثارة للموقف الأخلاقي وراء جرائم الحرب. لكن الإعلام تجاهل حقيقة أنّ السؤال المطروح يأتي من الوزير المعروف باسم «أبو أحمد حدود» المصنف لتاريخ قريب على قوائم الإرهاب الدولية بسبب ارتكاب جرائم حرب بدوره.

هكذا فاللحظة التي أُريد لها أن تبدو استعادة للعدالة، كانت في عمقها تطرح إشكالية أعمق: من يملك حق مساءلة من؟

تسريبات ونشر بتوقيت محدد

بكاميرات متعددة ولقطات احترافية، شكّلت مشاهد لحظة إلقاء القبض على أمجد يوسف في ليلة سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، تلتها فيديوهات لمشاهد تعذيب قيل إنّها مأخوذة في أحد المستشفيات العسكرية. أشعلت الفيديوهات السابقة منصات التواصل الاجتماعي، مثيرة تساؤلات حول دلالاتها وأهدافها، خصوصاً في ظل غياب مصدر واضح للتسريبات المنسوبة إلى كاميرات المراقبة داخل السجن. ذهب متابعون إلى التساؤل حول سبب عدم الكشف عن هذه التسجيلات في وقت سابق، وعما إذا كان توقيت النشر مرتبطاً باعتبارات سياسية أو إعلامية كما في حالة أمجد يوسف، بدلاً من نشرها حال العثور عليها، أو جزءاً من حملة تحريض واسعة.

كل التسريبات السابقة لم تُنتج نقاشات جدية حول العدالة بقدر ما أطلقت موجة من الاستقطاب الحاد. انزلق الخطاب سريعاً من مساءلة الجرائم إلى نقاشات طائفية، وتحولت منصات التواصل إلى ساحات تحريض واتهامات ودعوات بإنزال أشد العقوبات بجماعات كاملة، من خلال ممارسة «محاكمات شعبية» افتراضية أقرب إلى منطق القرون الوسطى.

من بين هذه الحملات انتشار مطالبات بمعاقبة جميع أهالي قرية أمجد يوسف الذي قُبض عليه داخلها، بعدما اعتبر المتابعون أنّ القرية كانت تغطي على يوسف، حتى اضطرت منصة «سوريا الآن» إلى تصوير تقرير يتضمّن شهادات من أهالي القرية ينفون فيها معرفتهم بوجوده داخل منزله في القرية ويدينون جريمته السابقة.

انتباه... محكمة!

بعد مرور يومين على إعلان القبض على يوسف، أعلنت دمشق عن انطلاق أولى جلسات محاكمات العدالة الانتقالية في سوريا، في محاكمة علنية حضورية لعاطف نجيب، أحد أبرز رموز النظام السابق، المتّهم بارتكاب انتهاكات خلال الحرب السورية. لم تكن هذه الجلسة أقل جدلاً من الأحداث التي سبقتها، إذ رافقها كثير من التعليقات والاعتراضات على أصل وقانونية المحاكمة والتغطية الإعلامية المرافقة لها وتكثّف العناصر الدرامية خلالها. المتهم الأول مرتبط بالشرارة الأولى لانطلاق الثورة وقضية اعتقال أطفال درعا عام 2011، ويصادف أنه الاسم الأول في قفص الاتهام، وهو ما يبدو أنّ السلطة في سوريا تعيه، إذ أشار إليه حسن الدغيم المقرب من النظام في دمشق، لافتاً إلى أن نجيب تربطه علاقة قرابة ببشار الأسد، ما يجعل رمزيته أكثر فاعلية.

لم تتوقف العناصر الدرامية على عاطف نجيب وصنّاع المحتوى الذين تناوبوا على رشقه بالأسئلة، والتقاط «السيلفي» معه، فالقاضي السوري الذي تصدّر المشهد بعد ترؤسه أولى جلسات العدالة الانتقالية في دمشق، هو فخر الدين العريان، وهو قاضي منشق عن النظام السابق، صدر بحقه سابقاً حكم غيابي بالإعدام، ما يزيد من رمزية ودرامية الجلسة العلنية الأولى، ويجعلها تفاصيل مغرية لمحتوى السوشال ميديا في وسائل الإعلام. ما سبق جزء من الأسباب التي جعلت المحاكمات تقابل برفض واعتراض طيف واسع من الناشطين والحقوقيين، في مقدمتهم أسامة عثمان المدير التنفيذي لمنظمة «ملفات قيصر لأجل العدالة»، إذ كتب على فايسبوك «من محاكمة القرن إلى مسرحية هزلية، من يحاكم من؟». ووصف عثمان المحاكمات بأنها «محاولة لتفريغ العدالة من مضمونها: هي دعاية سياسية، وأي قبول بهذا المسار (حتى بحجة النقد) قد يتحول إلى اعتراف ضمني بشرعية إجراءات لا تستوفي أصلاً الحد الأدنى من شروط العدالة».

حدّد عثمان شروطاً للعدالة وجدها غير متوافرة في المحاكمات، وهي «قضاء مستقل لا يخضع لتوجيه سياسي أو أمني وقوانين تجرّم الجرائم الجسيمة كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة (لجميع الأطراف)، وشمول سلسلة القيادة ونزع الحصانات عن كل منصب سياسي أو أمني أو عسكري سابق أو حالي».

ورغم محاولة إظهار الجلسات كحدث علني مفتوح للإعلام، إلا أنّ مصادر كشفت لنا أنّ الجلسة الأولى كانت منظمة عبر دعوات محددة لصحافيين وصنّاع محتوى معروفين بولائهم للسلطة، في مقدمتهم الثنائي المثير للجدل جميل حسن وهادي العبدالله، فيما مُنع صحافيون آخرون من الدخول والتغطية. بذلك، تتحول المحاكمة إلى عرض درامي مُتحكَّم فيه، تضمن مشاهد مخاطبة للمتهم وتصوير «ستاندات» بلاغية من أمام قفص الاتهام.

يعاني مسار ما يُطرح بوصفه «عدالة انتقالية» من مشكلات جوهرية، أبرزها الانتقائية في اختيار من تتم محاكمتهم وفق معايير غير معلنة، إضافة إلى أنه يتم وفق القانون السوري السابق، الذي لا يتضمن نصوصاً واضحة حول جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، ما يعني أنها تستهدف أفراداً لا بنية نظام، وتفتح الباب لإسقاط جرائم مرّ عليها أكثر من عشر سنوات، وفق مبدأ التقادم كما جاء على لسان أنور البني رئيس «المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية» في تعليقه على مجريات الجلسة الأولى لمحاكمة شخصيات من النظام السوري السابق.

وصف البني الجلسة بـ «السيرك» والاستعراض الإعلامي معتبراً في تصريح للإعلام السوري بأنّ «ما جرى داخل قاعة المحكمة لا يمتّ لأصول المحاكمات بصلة»، مشيراً إلى توجيه الصحافيين الأسئلة للمتهم والقاضي خلال الجلسة، كأمر «لا يحدث حتى في محاكم بدائية في دول متخلّفة» على حد تعبيره.

يضيء كلام البني على قانونية المحاكمات الجارية التي تستأنف ثاني جلساتها في الشهر الحالي. فوفق المعلن والمعمول به، هي تجري وفق قانون قديم غير صالح وشامل لموضوع المحاكمة، أو وفق قانون غير معلن عنه، وهذا يثير الكثير من الأسئلة حول تسييس القانون والقضاء لصالح السلطة الحاكمة اليوم في دمشق في ممارسة لا تختلف عمن سبقها. وبالتالي، فإن أي رغبة جدية في محاسبة المجرمين تتطلب تشريعاً قانونياً جديداً، وهو أمر غير ممكن من دون انعقاد مجلس الشعب السوري، وهو ما يجعل المسار الحالي قاصراً بنيوياً عن تحقيق العدالة.

تضخيم الأثر وتهميش العدالة

في قاعة محكمة مكتظة بالناس وصنّاع المحتوى والكاميرات وسط دمشق، يستدعى متهم بجرائم جسيمة ارتُكبت خلال سنوات الحرب. تُتلى عليه التهم، تتعالى أصوات الحضور، ويُقدَّم الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي المشهد بوصفه لحظة انتصار للعدالة. لكن خلف هذا الإخراج المكتمل ظاهرياً، يبرز سؤال أكثر إزعاجاً: هل نحن أمام مسار عدالة حقيقي، أم أمام إعادة إنتاج للشر؟ هذا السؤال ليس جديداً. قبل أكثر من ستة عقود، تحوّلت محاكمة أدولف أيخمان أحد ضباط النازية في القدس إلى لحظة تأسيسية في تاريخ العدالة الحديثة، ونموذج باكر لتقاطع العدالة مع السياسة. كان هدفها وفق ما صرّح دافيد بن غوريون «تذكير العالم بما تعرض له اليهود»، أي تحويل المحكمة إلى أداة لإنتاج ذاكرة سياسية استخدمت لاحقاً كأحد مبررات العنف الإسرائيلي الممتد لعقود.

> **تحولت المحاكمة إلى عرض درامي تضمن مشاهد مخاطبة للمتهم**

هذا التداخل بين العدالة والسياسة لا يبدو بعيداً عن السياق السوري اليوم. فالمحاكمات الجارية، رغم ما تحمله من مطالبات مشروعة بمحاسبة مرتكبي الجرائم، تُطرح ضمن آليات غير متوافق عليها، وتُدار من قبل سلطة كانت حتى وقت قريب، طرفاً في النزاع وجرائم الحرب.

ورغم أن هذه المحاكمات تُرضي شريحة واسعة من المتضررين، وتمنح شعوراً فورياً بالإنصاف، فإنها في الوقت نفسه تُقيّد النقاش العام، وتجعل نقدها محفوفاً باتهامات التشكيك أو التواطؤ.

ومع ذلك، برزت أصوات رافضة لهذا المسار، من بينها أسامة عثمان، الذي اختار موقعاً صعباً برفضه منح هذه المحاكمات شرعية قانونية أو شعبية، انطلاقاً من إيمانه بالعدالة.

هذا الموقف يعيد استحضار الجدل الذي أثارته حنة أرندت في كتابها «أيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر». إذ لم يكن اعتراضها على محاكمة أيخمان بحد ذاتها، بل على الطريقة التي جرى من خلالها تأطير الجريمة. فهل نحن أمام عدالة انتقالية، أم أمام نسخة مُعاد تدويرها من السلطة، تستخدم القضاء كأداة لإعادة تثبيت شرعيتها؟

الجدل حول المسؤولية الأخلاقية (هل تقع على الفرد أم على النظام؟) أو الجدل حول عدالة الجهة القضائية ليس جديداً، بل يتكرر في معظم محاكمات القرن الماضي، من سلوبودان ميلوشيفيتش إلى صدام حسين، وصولاً إلى المحاكمات التي تسعى دمشق إلى إجرائها اليوم بحق مسؤولين من النظام السابق.

وضمن هذا المناخ، تمارس دمشق «لعبة سياسية» خطيرة في تأجيج الخطاب، من خلال تضخيم الإثارة المرتبطة بـ «السّر»، وتهميش الأسئلة الجوهرية، المرتبطة بـ «العدالة».

القصيفي: لعدم إفلات إسرائيل من العقاب

أكّد نقيب محرّري الصحافة اللبنانية جوزيف القصيفي أنه «لن يهدأ لنقابة المحرّرين بال قبل إدانة قتلة الصحافيين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، ولن نَدّخر جهداً للوصول إلى هذا الهدف». وفي احتفال رمزي في ذكرى شهداء الصحافة، أمام تمثال الشهداء - وسط بيروت، أشار القصيفي إلى أن «الصحافة في لبنان دفعت غالياً ثمن نضالها، وقيامها برسالتها في نقل الحقيقة وفضح جرائم إسرائيل، فارتقى من أسرتها 27 شهيداً، وأصيب العشرات بجروح، كانوا وقوداً لآلة الحرب التي لم تلتزم بالمواثيق الدولية. وكانت إسرائيل، كما كل الذين قتلوا واغتالوا الصحافيين على مدى نصف قرن، تجيد الإفلات من العقاب». وشدّد على أن «حرية الصحافة والرأي والتعبير حقّ كفله الدستور، ونحن متمسّكون به وندافع عن ممارسة العاملين في المهنة له، أياً تكن المعوقات والمحظورات، وهي دائماً إلى جانبهم».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 8 أيار 2026 العدد 5773

مرآة الغرب

تكشف أزمة مراكز بيانات «أمازون» في الإمارات هشاشة الرهان الخليجي على التحالفات الأميركية والتكنولوجيا بوصفها ضمانة للمستقبل. بعد سنوات من الاستثمار بمئات المليارات لتحويل أبوظبي ودبي إلى مركز عالمي للذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، جاءت الضربات الإيرانية لتنسف البنية التحتية الرقمية، وتفتح أسئلة استراتيجية حول الأمن والاستثمار ومستقبل المنطقة التكنولوجي

«أمازون» تنعى لكم مراكزها في الخليج!

علي سرور

في المشهد العام، دفعت الدول الخليجية أثماناً باهظة «للمغامرة» الأميركية في المنطقة، لا سيّما الإمارات العربية المتحدة. وبينما انصبّ الاهتمام في الآونة الأخيرة على الخسائر السياسية والسياحية في مدن عدّة، على رأسها جنّة «دبي»، إلى جانب الأضرار في المنشآت النفطية والبنى التحتية، إلّا أنّ الحديث يطول مع تكشّف جوانب أخرى كانت ضحيّة الرهان على الصديق «الحلوب»، الرئيس الأميركي دونالد ترامب. في آخر تجلّيات آثار الضربات الفادحة التي عملت السلطات الإماراتية ليل نهار على إخفائها، كشفت شركة «أمازون» عن توقّف العمل بجزء كبير من مراكز بياناتها الضخمة في الإمارات بسبب «الحاجة إلى أشهر عدّة» لإصلاح ما دمّره القصف الإيراني المركّز. في رحلة سريعة عبر الزمن، قبل عام تحديداً، حضر الرئيس الأميركي المنتخب حديثاً حينها، إلى دول الخليج، ليخرج ومعه تريليونات الدولارات العربية تحت مسمّى «استثمارات». ومقابل هذه الثروات، وضعت أبوظبي نصب أعينها أن تصبح أكبر قاعدة لمراكز بيانات نماذج الذكاء الاصطناعي خارج الأراضي الأميركية. هدفٌ استنزف من الإمارات مئات المليارات، طمعاً بالاستثمار في «المستقبل» وتهيئة اقتصادها لحقبة ما بعد النفط، كما تدّعي. لكن كما تهشّم «الحلم الزجاجي» لمدينة دبي، تكشّف أيضاً ضياع زاد المخططات التكنولوجية، جارفةً بطريقها «إنجازات» تراكمية على مدى عشرات السنين ذهبت بلمح البصر جرّاء الانسياق الأعمى خلف الأهواء «الإبراهيميّة» و«الترامبيّة».

«حبك الكذب قصير»

منذ الساعات الأولى لبدء العدوان، المتعدّد الأقطاب، على إيران، عاجلت الأخيرة بالردّ الواسع عبر آلاف الصواريخ والمسيّرات في اليوم الأول، طالت جميع البلدان المهاجمة أو المستضيفة للهجوم. وبينما دأبت الإمارات على إخفاء خسائرها، من خلال استحداث قوانين رقابية صارمة على الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لمنع نشر أي صور أو خبر للضربات الإيرانية، أفادت شركة «أمازون» الأميركية في 2 آذار (مارس) المنصرم، عن وقوع أضرار بالفعل في مراكزها في الإمارات، من دون الدخول في التفاصيل. لكنّ تقارير عدّة خرجت أخيراً، من بينها لوكالة «رويترز»، أكّدت توقّفاً واسع النطاق لمراكز بيانات الشركة في البلاد جرّاء الضربات.

على مدى 39 يوماً من القصف الإيراني المركّز على منشآت أميركية وحيوية في الإمارات، أصرّ الإعلام الإبراهيمي والسلطات السياسية والعسكرية في أبوظبي، على الإشادة بفاعلية منظومات الدفاع الجوي، الأميركية المنشأ، في التصدّي للصواريخ والمسيّرات الإيرانية. كما أنّ الضربات التي طالت مراكز البيانات، رُبطت في البداية ببعض الشظايا أو بقايا الصواريخ. إلا أنّ الأضرار التي تكشّفت أخيراً، أظهرت عكس ذلك.

ضربة قاصمة

أعلنت «أمازون» رسمياً قبل أسبوع، توقّعها أن تستغرق عملية إعادة تشغيل خدمات الحوسبة السحابية في البحرين والإمارات العربية المتحدة «أشهراً عدة». وفي توصياتها للزبائن «بعد المشكلات التشغيلية التي حصلت بسبب الصراع في الشرق الأوسط»، طلبت منهم نقل جميع الموارد التي يمكن الوصول إليها إلى مناطق أخرى. علماً أنّ «أمازون ويب سيرفيسز» تعدّ أكبر مزوّد للحوسبة السحابية في العالم، ومن بين عملائها شركات مثل «نتفلكس» و«فايزر» و«بي إم دبليو»، إضافة إلى مؤسسات مالية ومجموعات إعلامية ومنظّمات القطاع العام.

في هذا الإطار، قالت «أمازون» إنّ 31 من خدماتها في البلدين الخليجيين انقطعت بدءاً من 30 نيسان (أبريل) الفائت، بعد تعرّض عدد منها لانقطاع منذ بداية آذار (مارس) المنصرم. لكنّ منصّات إخبارية عدّة تناقلت وجود خسائر أكبر للشركة، من دون القدرة على استحصال تأكيد رسمي. وذكر موقع «ميدل إيست أوبزرفر» تقديرات أنّ كلفة الأضرار المادية تتجاوز 850 مليون دولار أميركي، وانقطاعاً كاملاً لـ 37 خدمة أساسية، مما أدّى إلى تعطيل الوصول لأكثر من 12 ألف عميل من الشركات والجهات الحكومية في جميع أنحاء المنطقة. إلى جانب ذلك، كشف الموقع أنّ التقارير الفنية تشير إلى أنّ أكثر من 40 في المئة من سعة تخزين البيانات المتضرّرة تتطلّب استعادة ماديّة لها.

مخاوف استراتيجية

ما بدأ ببيان رسمي من «أمازون» في 2 آذار (مارس) الماضي عن تضرّر جزئي بسبب انفجار مسيّرة بالقرب من أحد مراكز البيانات، تحوّل إلى مشكلة تهدّد شراكة استراتيجية لم تتمّ عامها الأوّل. وبغية عدم الإفصاح عن الحجم الفعلي للخسائر، هربت الشركة إلى الأمام عبر تسويف الحدث لأشهر عدّة، بحجّة الحاجة إلى وقت طويل لإصلاح الأضرار. لكنّ الحرب الأخيرة كشفت عن واقع أمني جديد يعيد حسابات عمالقة «وادي السيليكون» حول مخاطر الاستثمار في الدول الخليجية.

في هذا السياق، اعتبر «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، ومقرّه واشنطن، أنه «في النزاعات السابقة، استهدف الخصوم الإقليميون مثل إيران ووكلائها خطوطَ الأنابيب ومصافي التكرير وحقول النفط في دول الخليج الشريكة. وفي عصر الحوسبة، يمكن لهذه الأطراف أيضاً استهداف مراكز البيانات والبنية التحتية للطاقة التي تدعم الحوسبة ونقاط الاختناق في شبكات الألياف الضوئية».

«خراب مالطة»

في عودة إلى الماضي القريب، وقبل تحوّل مراكز البيانات إلى أنقاض، وقّعت الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة منذ حوالى عام، على اتفاقية تقضي بأن تقوم الدولة الخليجية ببناء أكبر مجمع للذكاء الاصطناعي خارج الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، أفادت وكالة «رويترز» في تشرين الثاني (نوفمبر) المنصرم، إلى أنّ شركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة تعمل على ترسيخ مكانة الإمارات كمركز إقليمي لحوسبة الذكاء الاصطناعي اللازمة لتشغيل خدمات مثل «تشات جي بي تي». كما أنّ شركة «مايكروسوفت» الأميركية أعلنت حينها عن خططها لزيادة إجمالي استثماراتها في أبو ظبي إلى 15 مليار دولار بحلول نهاية عام 2029، مع عزمها استخدام رقائق شركة «إنفيديا» المتطوّرة في مراكز البيانات التابعة لها هناك.

لذلك تمتدّ خسائر الإمارات الاستراتيجية «على مدّ النظر»، وبينما لا تزال طبول الحرب تُقرع في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يزداد الواقع الأمني هشاشة وتفقد البلاد معه القدرة على تسويق البيئة اللازمة لإقامة استثمارات طويلة الأمد.

يذكر أنّ واشنطن لم تجد حرجاً في وضع شراكتها الاستثمارية مع الإمارات العام الماضي في خانة السياسة الهادفة إلى خلق عشرات آلاف الوظائف الأميركية من خلال الأموال الخليجية، إضافة إلى تأمين استثمارات ضخمة تُساعد واشنطن في سباقها التكنولوجي مع الصين. وكان البيت الأبيض حينها قد كشف أنّ هذا التعاون سيؤدي إلى زيادة الطلب على البنية التحتية السحابية وتقنيات الأمن السيبراني المطورة في الولايات المتحدة، مما يدعم الوظائف التي تتطلّب مهارات عالية ويعزّز ريادة واشنطن في مجال الابتكار الرقمي الآمن على الصعيد العالمي. وأورد البيان حينها: «وقّعت الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة اتفاقية بشأن الذكاء الاصطناعي تدعم التزام الاستثمار البالغ 1,4 تريليون دولار الذي تم تأمينه في اتفاقية شهر آذار (مارس) 2025». وتابع البيان أنّ الاتفاق يشمل «التزام الإمارات العربية المتحدة بالاستثمار في مراكز البيانات الأميركية أو بنائها أو تمويلها». كما كشف البيت الأبيض عن الجانب الأمني الاستخباراتي للاتفاقية التي «تتضمّن التزامات تاريخية من جانب الإمارات العربية المتحدة لمواصلة مواءمة لوائحها الأمنية الوطنية مع تلك المعمول بها في الولايات المتحدة». ورأت واشنطن في مراكز البيانات المهشّمة «شراكة تضمن المصالح الأمنية الأميركية وهيمنتها في مجال الذكاء الاصطناعي». لذلك، ضربت إيران «عصفورين بحجر واحد»، إذ وقعت الضربات على الأراضي الإماراتية المشاركة، وفق رؤية طهران، في حبك المؤامرات، لكنّها أسفرت أيضاً عن خسائر استراتيجية فادحة، تمتدّ من أبوظبي لتدقّ مساميرها في نعش مخططات عمالقة وادي السيليكون وتخلط أوراقهم.

على بالي

أسعد أبو خليك

العالم العربي سيتغيّرُ بعد انتهاء الحرب الأميركيّة-الإسرائيليّة على إيران.

1) حجّة السلام الإبراهيمي، في أنّ الاتّفاقات ستلجم إسرائيل وتحدُّ من عدوانها، باتت باطلة بوضوح. وحجّةُ أنّ التحالف مع إسرائيل سيضمن الأمن من كلّ الأعداء، وبخاصّة الإيراني، سقطت هي بدورها.

2) سقط مشروع مجلس التعاون الخليجي الذي أسّسته أميركا باسم الخليج للتصدّي للخطر الإيراني. التشرذم الخليجي لم يكن كما هو عليه اليوم، والصراع بين السعودية والإمارات سيحتدم والأعضاء سيتّخذون موقفاً كلٌّ ضدّ الآخر: البحرين تموضعت في صفّ إسرائيل والإمارات. هل تغفر السعوديّة لها ذلك؟

3) سقط الضمان الأميركي بحماية دول الخليج. قطر تعرّضت لعدوان إسرائيلي، وبرضى وعِلم أميركي، بالرغم من استضافتها لأكبر قاعدة أميركيّة في المنطقة، وكلّ دول الخليج تعرّضت لقصف إيراني من دون أن تستطيع وسائط الدفاع الأميركي أن تحميها.

4) مشروع التدخّل الإمبريالي الأميركي تعرّض لنكسة كبرى في هذه الحرب. مرّة أخرى، يَثبتُ أن شبق حروب التغيير في الشرق الأوسط لا تجري كما النيّة أو التخطيط الإسرائيلي المسبق. نتانياهو أكّدَ لترامب أنّ النظام الإيراني سينهار بمجرّد أن يتعرّض المرشد للاغتيال. النظام الإيراني يبدو متراصّاً أكثر من أيّ وقت مضى.

5) ترامب بعد هذه الحرب سيتغيّر، ربما وسينكفئ في سياساته. (لن نتوقّع بالنسبة له لأنّه الشخص الأكثر صعوبة في التنبؤ. هو لا يلتزم بمعايير الرئاسة أو بسوابق الحُكم. يحكم على هواه أو على هوى نتانياهو في شؤون الشرق الأوسط.) الوقع الاقتصادي للحرب كان أسوأ مما توقّع الجميع.

6) إيران فاجأت العالم بردّها. هي استطاعت أن تستوعب الضربة الأولى وأن تردّ بناء على خطّة ردّ قويّة مسبقة. حتى شرائط الفكاهة والسخرية التي أنتجتها البروباغاندا الإيرانيّة كانت فعّالة وانتشرت عالمياً (حاولت محطة إل.بي.سي الشهيرة بثقل الدم والسماجة أن تقلّدها فكادت تُشعل فتنة مذهبيّة على هوى صاحب المحطة).

7) لبنان بات مرتبطاً بالمفاوضات بين إيران وأميركا وهذا هو عنصر القوة الوحيد: بالرغم من حديث (طارق متري) عن عنصر الضحيّة أو عنصر البرستيج (وزير الدفاع) أو الصداقات (وزير خارجية القوات).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com